المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 30 نوفمبر 2024

تقرأ-ون في هذا الملف

كفاح فجيج وآفاق النضال الشعبي بالمغرب

• عام بعد زلزال الحوز:
هشاشة طبيعية واجتماعية فاقمتها سياسات الدولة

• من يخاف التنسيقيات، من يخاف التنظيم الذاتي؟ ولماذا؟

• الحركة العمالية المغربية

• لينين والبلاشفة ومجالس الشغيلة (السوفييتات)

• انتفاض شغيلة الزراعة بسهل سوس: 25 نوفمبر 2024 يوم تاريخي

• التفكير الجنساني، البطريركية و/أو الرأسمالية: لنُعِدْ فتح النقاش

• عارض آينشتاين الاستيطان الصهيوني في فلسطين وتنبأ بالكارثة الحالية.
تم طمس آرائه حول إسرائيل والصهيونية وتشويهها عقودا من الزمن

افتتاحية جريدة المناضل-ة:

كفاح فجيج وآفاق النضال الشعبي بالمغرب

منذ سنة، يقاوم كادحو فجيج وكادحاتها هجوما على حق أساسي: الماء. أبان أهالي فجيج عن استماتة في الدفاع عن الحق في الماء بوجه مساعي جعله مصدرا للأرباح عبر الشركات الجهوية المستحدثة لهذه الغاية.

منذ سنة، يقاوم كادحو فجيج وكادحاتها هجوما على حق أساسي: الماء. أبان أهالي فجيج عن استماتة في الدفاع عن الحق في الماء بوجه مساعي جعله مصدر أرباح عبر الشركات الجهوية المستحدثة لهذه الغاية.

مثَّل كفاح فجيج أهم تحرك شعبي على نطاق بلدةٍ بكاملها منذ إخماد الدولة لحراك الريف بالقمع أساسا. وهو نقطة ضوء في العتمة العامة التي تسود، والتي عززتها فترة جائحة كورونا وحملة قمع أشكال التعبير الشعبي الساخط عبر انترنت، والتنكيل بالصحفيين غير المنقادين. إنه إلى جانب حراك شغيلة التعليم، الذي دام 3 أشهر، من النضالات النوعية التي تستوجب تعميق نظرٍ واستخلاصَ دروسِ دورة النضالات السابقة استعدادا للمقبلة.

أول الواجبات إبطالُ سعي الدولة إلى إخماد جذوة حراك فجيج بعزله، واستنزاف قواه بما كسبت من خبرةٍ نسفٍ للتعبئات الشعبية بالمناورة والقمع. وقد كانت القافلة الوطنية التي نظمها الائتلافُ الوطني لدعم الحراك فجيج، بتعاون مع التنسيقية المحلية للترافع عن قضايا فجيج، تحت شعار «الصمود والوحدة والتضامن من أجل الحقوق والكرامة»، من 14 الى 17 نونبر 2024، خطوةً في هذا الاتجاه، بالغةَ الأهمية وناجحةً وواعدةً، تضعُ على كاهل المناضلين/ات، بمختلف جبهات المقاومة العمالية والشعبية، مسؤوليةَ مضاعفةِ الجهد وتعزيزِ مقومات الصمود، للسير قُدُماً نحو استنهاض عامٍ لقوى النضال.

لا غنى عن التنظيم في أسفل

لا ريب أن أولى عِبَر سيرورة التعبئات الشعبية التي شهدها المغرب، منذ أكثر من عقدين، الحاجةُ الماسةُ إلى التنظيم. فمنذ احتجاج أيت بلال بإقليم أزيلال في متم التسعينات، مرورا بنضال كادحي إيملشيل، وطاطا، وزاكورة، وبوعرفة، وصفرو، وايفني، والريف، وجرادة، فضلا عن تعبئات شعبية كبرى بمدن كطنجة ومراكش، كانت الخاصيةُ المشتركة، ومكمنُ الضعف الرئيسُ، متمثلين في نقص التنظيم، وحتى انعدامه أحيانا. بؤرٌ تتدفق منها طاقة النضال تِباعا، لتخبو بعد قمع الدولة وتنازلاتها المشغوشة، دون تراكم على صعيد هيكلةِ الفعل النضالي في بنيات في القاعدة الشعبية، في أماكن السكن، ولا على صعيد التضافر مع الحركة النقابية التي تلتقي في مطالب جوهرية مع الحراكات الشعبية.

ما تم تحقيقُه كان أشكالَ تضامن تنتفي بانتهاء كل حراك. وإن كان هذا النقصُ إحدى تجليات أزمة اليسار المغربي، أي كل قوى النضال التقدمي، المفترضِ أن يكون بهيئاته السياسية والنقابية والجمعوية ناقلَ الخبرة والدروس والمحفزَ، فالأكيد أيضا أن لا نهوض لليسار من خموله الراهن إلا بتطوير الفعل النضالي الجماهيري الموحد، هذا الذي تجسد بنحو جيدٍ في نوعية المشاركين في قافلة التضامن مع حراك فجيج- كان مع الأسف الاتحاد المغربي للشغل أكبر غائب عنها. وقد أكد نداءُ فجيج (16 نوفمبر 2024) درجة وعي الحاجة إلى تطوير النضال الجماهيري بـ «مناشدته جميع القوى المناضلة إلى تشكيل جبهةٍ موحدة ضاغطةٍ وداعمة للحراك الشعبي بفجيج» وعلى «ضرورة توحيدِ المبادرات على المستوى الوطني».

بيْد أنه لا يمكن تجسيدُ هذا الوعي في واقع، وبلوغُ أهداف هذه المناشدة، إلا بالتقدم في البناء التنظيمي للفعل النضالي في الأسفل. فبغياب هذا البناء تبقى الهياكل الفوقية عاجزة. ولنا في تجارب عديدة، على امتداد عقدين بالأقل، ما يدلُّ أن الهياكل الفوقية التي تُنَصِّب نفسها، في شكل تنسيقٍ بين هيئات قائمة، أو زعاماتٍ فردية، بلا بنيات تنظيميةٍ تتيح مشاركةً جماهيرية، لا تُجدي نفعا، ولا تضمن استمرارية. فالجموعُ العامة ذاتُ سلطة القرار، ولجانُ الأحياء المنتخبةُ في هذا النوع من الجموع هي أداةُ التسيير الديمقراطي للنضالات، هذا الذي يُحفز المشاركة الجماعية، ويتيحُ تَفَتُّقَ المبادرة الشعبية وتطورَها. وفيها علاجٌ لإحدى نواقصِ الحراكات الشعبية: نقيصة وزنٍ عظيم للنساء في النضال لا يصاحبه دور متناسب في تسييره وقيادته.

لابد، والحالة هذه، من هجر اليسار لتقاليد سلبيةٍ كثيرا من أجهضت تجاربَ نضال واعدةٍ، تقاليدَ التحكمِ الفوقي في النضالات والنيابةِ عن الجماهير، والتماسِ عطف الذين في فوق، عوضَ إنماءِ مقدرات التنظيم والنضال لدى الذين واللواتي في أسفل.

لا بد من تضافر النضالين العمالي والشعبي.

إن لحركة النضال الشعبي بالمناطق المهملة، وبالأحياء الشعبية بالمدن، حليفٌ نوعي تمثله الحركة العماليةُ. فمصلحة الطبقة العاملة تلتقي بمصلحة فئات شعبية كادحة عريضة: أولا في الدفاع عن القدرة الشرائية بوجه غلاء المعيشة الفاحش، وثانيا في الدفاع عن خدمات عامة، من تعليم وصحة وسكن وثقافة وترفيه ونقل...، تكون مجانية ومُرضية للحاجات بنحو جيد. وثالثا في الدفاع عن الحريات، حريات الاجتماع والتنظيم والإضراب والتظاهر والاعتصام والتعبير، بوجه تنامي القمع كسياسة لضبط وضع اجتماعي تفجري.

وتكمن أهمية هذا الحليفِ النوعي فيما يميزه من مقدرة لا نظير لها على تغيير موازين القوى بوجه نظام الاستغلال والاستبداد. مكانةُ الشغيلة في تحريك آلة الإنتاج والنقل، ومجمل الاقتصاد والحياة الاجتماعية، تزودهم بإمكانية ليست لغيرهم في وقف كل شيء. الشغيلةُ حاملو البلد على ظهورهم، ومقدرتهم على تعطيل آلة الأرباح تجعلهم أشد الخصوم إثارةً للخوف لدى الطبقة السائدة. لهذا يمثل تعاونُ حركة النضال الشعبي مع الحركة العمالية ضمانةً أكيدة للسير نحو انتزاع مكاسب تحسنُ الوضع الاجتماعي لمجمل الطبقات الشعبية، وتنمي قدرتَها على مزيد من الكفاح.

وهنا دورُ النقابيين، دور التحرر من المنظور المهني الضيق للنضال النقابي، فكل جوانب حياة الشغيلة موضوع للنضال النقابي، ليس الأجور وظروف العمل وحسب، بل الخدمات العامة والحريات؛ ما يلاقيهم موضوعيا مع الحراكات الشعبية. لذا يجب بناء جسور التعاون والتضامن بين نضال الشغيلة النقابي ونضال الكادحين، وخلق أدوات ذلك.

الحاجة ماسة إلى منظور شمولي للنضال.

إن ما نتعرض له من انتزاع لحقوق تاريخية، يشكل ماءُ فجيج مثالا بالغَ الدَّلالة عنه، مشروعٌ سياسي للطبقة البرجوازية، يشمل كل مناحي الحياة التي يسعى رأسُ المال المحلي والأجنبي إلى تحويلها إلى منابع للأرباح. لسنا نواجهُ خللا في «نموذج تنموي»، ولا فشلا للدولة في تلبية حاجات الشعب. الدولةُ ناجحةٌ في أداء وظيفتها، سياستُها ناجحةٌ لأنها تحقق الهدفَ الذي بُنيت من أجله: هدفَ حماية مصالح الرأسماليين وتطويرها، هذا منذ أن حلت دولة الاستعمار الجديد مكانَ دولة الحماية.

نحن في مواجهة سياسةٍ طبقية إجماليةٍ يحكمُها منطقُ التراكم الرأسمالي، المرافَقُ بتضميد الجراح بسياسات «اجتماعية» زائفة. بوجه مشروع الطبقة البرجوازية. ما مشروعنا في حركتي النضال العمالية والشعبية؟

ما جرى على صعيد المجلس الجماعي لفكيك، من ضغط وزارة الداخلية على المنتخبين عبر عاملها بالإقليم لإبطال القرار الديمقراطي برفض تدبير الشركة الجهوية لماء فجيج، أمر جسيم يطرح مسألة النضالَ السياسي من أجل ديمقراطية تُعبر فعلاعن الإرادة الشعبية، أي بناء نظام ديمقراطي عوض نظام الاستبداد المقنع القائم، حليا وعلى صعيد وطني.

الحماسُ والتعبئة وحدهما غير كافيين للسير نحو التغيير. يجب، مع تنظيم قوى النضال وتوحيدها، إعمالٌ جماعيٌّ للفكر في طبيعة عدونا، أي تفكيكُ النظام الاقتصادي الاجتماعي السياسي وفهم آلياته لاقتراح حلول لمشاكل الشعب. إنها الحاجةُ الماسة إلى إجلاء معالم البديل العمالي والشعبي، بديلِ الحرية والكرامة والحياة اللائقة للجميع.

بغير هكذا منظورٍ شمولي للنضال وأهدافه، وتعميمِ التنظيم من أسفل، وتضافرِ النضالين العمالي والشعبي، سنُبَدِّدُ قوانا النضالية في مناوشات أبانت التجربة أنها لا تسير بنا نحو الهدف.

عام بعد زلزال الحوز: هشاشة طبيعية واجتماعية فاقمتها سياسات الدولة

بقلم، ماسين

يمتد مجال الاطلس الكبير على ما يناهز 600 كلم، ويعد من المجموعات الجبلية الأكثر ارتفاعا بالبلد، ويأوي تركيبات اجتماعية واقتصادية متنوعة، بسبب نوعية المناخ الذي تتميز به المنطقة بين الجفاف والوفرة في تركز التساقطات المطرية والثلجية:

خصائص الاقتصاد المحلي:

يرتكز الاقتصاد الفلاحي بالأطلس الكبير الأوسط حيث ضرب الزلزال سبتمبر 2023، على أنشطة زراعية تقليدية حيت الفلح يقتصر على ما هو معيشي ومردوديته ضعيفة ويتم ذلك في مساحات عبارة عن مصطبات (مدرجات زراعية) أقامها السكان من أجل استغلال تلك البقع الزراعية بجنبات الاودية والخوانق المهددة بالفيضانات والسيول، إضافة للبرودة المرتفعة التي تمنع الانبات.

يعين السكان أنفسهم اقتصاديا بالرعي وتربية الماشية كمورد عيش، لكن بشكله التقليدي وتسوق في الأسواق الأسبوعية رغم ما بدا يشهده القطاعين الفلاحي وتربية الماشية من اهتمام مع بروز فكرة التثمين والتجويد ومشاريع تحسين الدخل(التعاونيات)

أصبحت المجتمعات التقليدية بالمنطقة تعرف تحولا بسبب اندماج الكلي في سيرورة الرأسمالية واقتصاد السوق فأصبح جزء من المناطق تعتمد على موارد مالية قادمة من السياحة الجبلية وظهور دور الضيافة والاستقبال والمرافق السياحية بالجبال والاودية.

علاوة على ذلك فالمنطقة تعرف بكونها منطقة إمداد المدن المجاورة باليد العاملة في جميع القطاعات لذلك فالأسر المستقرة تعتمد على عائدات الهجرة الداخلية والخارجية في مقاومة المناخ ومتطلبات الحياة

الخصائص الاجتماعية:

تعرف المنطقة هجرة قوية، لذلك لأسباب عديدة سواء فيها الطبيعي المناخ القاسي والإنتاج الفلاحي الضعيف (التعرية -اجتثاث الغابات). إضافة للتغيرات المناخية والبيئية، وظروف العيش المنعدمة وغياب التنمية بهذه المناطق حيت ضعف التجهيزات الأساسية (كهربة -طرق معبدة..) والخدمات الاجتماعية سواء الصحية أو التعليمية، علاوة على انعدام أي مورد دخل قار ولا فرص الشغل، زيادة على ذلك عدم وجود حياة حضرية بهذه المناطق.

لهذا فجل الضحايا التي خلفها الزلزال كانت من النساء والأطفال وكبار السن ومرد ذلك هجرة الشباب والقادرين على العمل الى أقرب المراكز الحضرية من أجل اعانة اسره.

مخلفات الكارثة

شهد المغرب في الثامن من شهر شتنبر 2023، زلزالا قويا خلف وفاة 2946 شخصا، وجرحى ومعطوبين، وقد احصت مندوبية التخطيط انهيار أزيد من 50 ألف محل سكنى بشكل جزئي أو كلي، بعد أن ضرب 6 أقاليم تضم نحو 578 ألف و280 أسرة أي ما يقارب 3 ملايين من المتضررين.

خسر الفلاحون مئات رؤوس الماشية التي تشكل ركيزة عيشهم، اضافة لضياع الفلاحة المعاشية وفرص الشغل التي توفرها للسكان حيت تضررت السواقي التي تزود الاهالي بماء الري، اذ تشير الاحصاءات الى ما يزيد عن 65 كلم من السواقي خارج الخدمة بسبب التلف الذي تعرضت له جراء الكارثة الطبيعي، اضافة لخسائر في خلايا النحل التي تعين الساكنة في موارد عيشهم.

علاوة على ذلك تضرر المعالم الثقافية والسياحية في المناطق التي تنشط فيها السياحة الجبلية، خاصة دور الايواء والسياحة والمآثر التاريخية، إذ شهدت تراجعا مهولا وبعض الاحيان انعدام تام لحركة السياحة. اضافة للمدارس والمراكز الصحية التي اصبحت غير قادرة على تقديم خدماتها الاجتماعية. تضرر البنية التحتية (طرق – قناطر – مؤسسات عمومية -مسارات..)

حملة التضامن: خصائصها ودور الدولة

بعيد الزلزال وبعد تقاسم صور المناطق المتضرر، تعالت منشورات ونداءات التضامن والتآزر وتقديم المساعدة، اذ انطلقت من شبكات التواصل الاجتماعي ونظمت حملات جمع التبرعات والمساعدات بشكل عفوي من الشباب المغربي بجل المناطق وانطلقت قوافل الزيارات وتوزيع المساعدات بشكل نشط الى جميع المناطق التي يمكن الوصول اليها، هذا التضامن رغم ما يعبر عنه عن تآزر وتكافل شعبي بين كادحي وكادحات المغرب بعيدا روح المنافسة الرأسمالية، التي تفرض الفردانية المطلقة. لكن سوء الطرق وعدم صلاحيتها ركز انتشار المساعدات الغذائية في مناطق بعينها اضافة لغياب مخازن لجمع المؤن والخيام وغيرها من المساعدات، حيث تعرضت بعض المساعدات، التي قدمها المجتمع المدني، للتلف أو الضياع بسبب ذلك. حتى صارت ترمى على قارعة الطرق، بعد ذلك تدخلت الدولة من أجل توجيه هذا الدعم واعادة ضبطه حتى لا ينفلت وفرضت أن يحفظ في مخازن تابعة لمؤسسة محمد5 بمراكش.

بعد ذلك توجه التضامن الشعبي نحو تقديم المساعدة الإنسانية أثناء إدارة عمليات الإغاثة؛ والبحث عن المفقودين وضحايا الزلزال، والتوجه نحو بناء مساكن لإيواء المتضررين تحسبا للأمطار الخريف والبرد القادم، وكانت هذه المأوي هشة وغير انسانية، بسبب طبيعة المواد المستعملة والتقنيات التقليدية المعتمدة في تشييد المباني (بلاستيك- قصب..)، ذلك مرده صعوبة المسالك والطرقات المؤدية إلى المناطق والدواوير المتضررة، ووعورة التضاريس وطبيعتها الجبلية ما فاقم أزمة المنكوبين. سبب هذه الكارثة الانسانية ليس بسبب الكارثة الطبيعة لكن نتيجة خيارات سياسة الدولة النيوليبرالية وتبعيتها للمؤسسات المالية التي تفرض إملاءاتها على النظام التبعي المغربي.

في المقابل الدولة لم تحرك ساكنا تجاه الضحايا واسرهم إلا بعد ايام، فقد مضت في اشغال اعداد للاجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدوليين بمراكش، بينما ساكنة الجبال تعاني، فمثلا زار وزير الثقافة المآثر والمواقع التاريخية في اليوم الثاني للزلزال، ثم ما لبث أن عاد بعدها بثلاثة أسابيع لإعادة افتتاح قصري الباهية والبديع، وقبور السعديين، تزامنا مع الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية الدولة واعلان دعاية للسياحة وارباحها.

ارسلت الدول فرق الاغاثة والإنقاذ وبتعاون من دولة رأسمالية اخرى لحسابات سياسية واقتصادية، اضافة للتدخل الطبي السريع وانشاء مستشفى ميداني من طرف الجيش، واطلاق

التتمة صفحة 04

عام بعد زلزال الحوز: هشاشة طبيعية واجتماعية فاقمتها سياسات الدولة

بقلم، ماسين

تتمة الصفحة 03

برنامج استعجالي من طرف المجلس الحكومي ولجنته المصغرة الا أنه بعد اقل من شهرين تبين عقم وعدم امكانية تطبيقه ، بحيث لم تتمكن من الاستفادة نسبة مهمة من الساكنة المتضررة من الدعم، فالدولة اعلنت افي نونبر 2023 لم يستفد من هذه الدفعة سوى 49 ألف و159 أسرة من أصل 578 ألف و280 أسرة تعيش داخل الأقاليم، وفقا لمذكرة للمندوبية السامية للتخطيط، وهو ما يعني أن نسبة الاستفادة لا تتجاوز 8 في المئة من مجموع الأسر الموجودة في المناطق التي ضربها الزلزال.

منجز الدولة: اي تعويض؟ وأي اعادة إعمار؟ الميزانية المرصدة ومصدرها؟

لتلافي أي احتجاج مقبل لمتضرري الزلزال سارعت الدولة من خلال وعد للملك باستثمار يتجاوز 11 مليون أورو، تتضمن 14 ألف أورو لكل منزل تعرض للهدم بشكل كامل و 8 الف دولار للمنازل المنهارة جزئيا، ودعم شهري مقداره 250 أورو لكل أسرة لمدة سنة كاملة واعلنت الحكومة عن رصد 120 مليار درهم (11.7 مليار دولار) على مدى خمس سنوات ومواجهة تداعيات الزلزال واستثمارها بالمنطقة لإنعاشها اقتصاديا، وتقد خصص قانون الميزانية لسنة 2024 ما يفوق 15مليار درهم للصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال ، وهو المبلغ مساهمة الميزانية العامة للدولة في مخطط إعادة البناء والتأهيل برسم سنة 2024، اضافة لتبرعات المحصلة في إطار تضامني والتي وصلت في ديسمبر 2023 الى ما يربو عن 20 مليار درهم من المساهمات.

أطلق النظام من خلال ترسانته الاعلامية انه بصدد الشروع في النسخة الأولى من برنامج «إعادة الإيواء" به مبادرات استعجالية للإيواء المؤقت، وخصوصا من خلال صيغ إيواء ملائمة في عين المكان وفي بنيات مقاومة للبرد، فضلا عن فضاءات استقبال مهيأة وتتوافر على كل المرافق الضرورية، على ان تتبعها "مبادرات فورية لإعادة الإعمار، تتم بعد عمليات قبلية للخبرة وأشغال التهيئة وتثبيت الأراضي. الا ان البرنامج اصطدم بواقع الفساد المتفشي بالبلد واجهزته، اذ تم اقصاء عدد كبير من المتضررين من طرف لجان احصاء الاضرار ولم تسمح لهم من الاستفادة كبقية المتضررين من اعادة الاعمار والايواء، إذ تعاملوا مع الأمر من منظور العلاقات والانتماءات وإقصاء كل من يختلف معه في أمور قد تكون شخصية لا علاقة لها بالضرورة بطبيعة عمله، اضافة للزبونية والمحسوبية والرشوة وحررت في ذلك شكايات

كثيرة من طرف الضحايا. فحالة دوار تنصغارت الواقع بجماعة آسني خير مثال، اذ لم يستفد من دعم 2500 درهم سوى 35 أسرة من أصل 150، رغم تضرر منازل الساكنة بشكل كبير.

وفي سياق التعويض ودر الرماد في اعين الضحايا أعلنت وزارة عن توزيـع الشعير بالمجان على مربي الماشية بالجماعات المتأثرة بالزلزال، أي توزيع أكثر من 350 ألف قنطار من الشعير لفائدة الكسابة، بما تقدر كلفته في 134 مليون درهم، إلا أن هذا العلف لن يقدم للماشية ما لم يتم إعادة تزويد الساكنة برؤوس الماشية المفقود والبالغ عدده 22 ألف رأس.

وفي 19 أكتوبر 2023، صادق المجلس الوزاري المصغر، على القانون رقم 50.23 المتعلق بمنح الأطفال ضحايا الزلزال صفة مكفولي الأمة، وما سيترتب عن ذلك من منحهم 1500 درهم شهريا، وامتيازات على مستوى الولوج إلى التعليم والصحة والتوظيف، وهي الاخرى تشوبها نواقص منها استشراء الفساد في التعامل مع أيتام الاطلس الكبير.

اخفاق البرنامج الاستعجالي لإعادة الايواء ظهر منذ اكتوبر 2023 اذ خرج للاحتجاج المئات من ساكنة آمزميز بإقليم الحوز على الشروط اللاإنسانية داخل المخيمات التي تفتقر لأبسط الشروط من حيت المرافق الصحية ونقص الماء الصالح للشرب. اضافة أن نسبة المتلقين للدعم بأمزميز لا تتجاوز على أقصى تقدير 50 في المئة.

مزيدا من المديونية بمبرر تعويض الخسائر

تلقى المغرب ساعات بعد الزلزال الدعم من المؤسسات المالية الدولية والدولة الرأسمالية، وأولها كان في 28 شتنبر 2023 عبارة عن قرض قيمته 1.3 مليار دولار من صندوق المرونة والاستدامة الجديد، لتعزيز قدرة المغرب على الصمود في مواجهة الكوارث المرتبطة بالمناخ، وهو قرض طويل الأجل يمتد على 20 سنة مع فترة سماح مدتها 10.5 سنوات. وعلى هامش اللقاءات السنوية للمؤسسات المالية، قرر بنك الاستثمار الأوروبي، اقراض المغرب مليار يورو (1.06 دولار) لدعم جهود إعادة الإعمار.

واخرها 5 يونيو 2024، بمقر وزارة الاقتصاد والمالية، تم توقيع عقد قرض من طرف المانيا بقيمة 100 مليون يورو، لدعم برنامج إعادة الإعمار والتأهيل للمناطق المتضررة من زلزال الاطلس الكبير، وتدبير تداعيات الزلزال والتخفيف من آثاره الاجتماعية والاقتصادية على الساكنة المحلية.

إن تفاقم الاقتراض من طرف الدولة وبرجوازيتها ما هو إلا مربدا من رهن خيرات البلد وسيادته للمؤسسات الامبريالية، أي مزيدا من السياسات التقشفية في جميع القطاعات الحيوية، وتفويتها إذا اقتضى الامر للاستثمار الخاص الاجنبي والمحلي.

استعمال الدولة للنكبة إعلاميا لصالحها؟

أكد المجلس الأعلى للحسابات في تقريره سنة 2016، **أن المغرب لا يتوفر، في المرحلة الراهنة، على استراتيجية ملائمة لمواجهة خطر الزلزال. ويلاحظ في هذا الشأن، بأن هناك نقصا فيما يتعلق بالتدابير المتخذة، هذا ما يفسر** ردود فعل الدولة من خلال حكومتها التي كانت متأخرة، فهي فاقدة لأي مقاربة تجعلها تتعامل مع الكارثة ومخلفاتها خاصة الاجتماعية، رغم ان تقرير المجلس صدر قبل سبع سنوات من الزلزال استنادا على تجربة الحسيمة 2004، هذا ما يفسر غياب أي استراتيجية خاصة بالكوارث ومخططات لمواجهتها، فنفس تجربة الحسيمة تكررت حيت نقص معدات الاغاثة والتقنيات البحث تحت الانقاض وكذا التدخل الطبي، اضافة الى غياب مالية صندوق دعم العالم القروي وصندوق الحماية من الكوارث وغيرهما من الصناديق التي يجهل مصير مواردها، وأن سياسة الدولة تبنى على اللحظة وليس التوقعات ونظرة استباقية.

كل هذا والنظام عبر حكومة الواجهة، يلمع صورته من خلال تسخير الاعلام البرجوازي الذي يروج لاستفادة أزيد من 56.000 أسرة من الدعم المخصص لإعادة بناء وتأهيل منازلها المتضررة بنسبة إنجاز تبلغ 95%، وبغلاف إجمالي ناهز 1,4 مليار درهم. أو مواقع وصفحات فريق الاغلبية يسوق لنجاح الدولة في وضع رؤية استشرافية وشاملة لإعداد التراب الوطني ودعم المشاريع المندمجة لتنمية العالم القروي، والتأسيس لجيل جديد من وثائق التعمير التي تروم وضع تدبير حضري متجدد، أو عبر مواكبة الحاجيات الوطنية في مجال السكن.

التتمة صفحة 05

عام بعد زلزال الحوز: هشاشة طبيعية واجتماعية فاقمتها سياسات الدولة

بقلم، ماسين

تتمة الصفحة 04

إن الدعاية الاعلامية البرجوازية لا تقوم إلا بترويج أرقام ومنجزات لا تعكس الواقع المبتغى للأهالي المتضررين، وهوما يخدم مصالحها في التنفيس عن حالة الترقب التي تطال الضحايا وذويهم، وتأليب الرأي العام عن أي نهوض نضالي متوقع في المناطق المتضررة، اضافة الى التأكيد عبر الالتزامات التي تربطها بالمؤسسات الدولية المانحة للديون.

إن واقع الحال أمام الترسانة الاعلامية المضللة هو العزلة والتهميش وغياب الخدمات الاجتماعية والمواكبة النفسية للناجين من ضحايا الزلزال، والبنية التحتية المهترئة التي دمرتها الكارثة الطبيعية، وما يرافقه من مواجهة بالقمع والتضييق على الاحتجاجات بالمناطق المتضررة، وبطء تنزيل برنامج المساعدات وإعادة البناء والتأهيل، ما يزيد من الوضعية المزرية التي تعيشها الأسر المتضررة، كما هو حال مجموعة من الدواوير بجماعات أزكور، أمغراس، أنكال، ثلاث ن يعقوب وإغيل بإقليم الحوز، وعدة جماعات بإقليم شيشاوة.

قوى النضال (نقابيا وشعبيا) والزلزال؟

لقد ساد التضامن والتنظيم الذاتي التكافلي طوال الاشهر الاولى للكارثة، حيث أقام السكان مطابخ جماعيا، لتزويد قاطني المخيم باحتياجاتهم من الأكل، وتتناوب على ذلك نساء المخيمات، من خلال تقسيم الادوار ما يظهر الحس الانساني لدى بنات وابناء الشعب الكادح والايمان بغد أفضل رغم ما يعانون وذلك لأجل الاستمرار.

انخرطت قوى النضال العمالية والشعبية في حملت التضامن الشعبي الذي اكتسح البلاد، فساهمت النقابات بقوافل تضامنية من أجل دعم من خلال فروعها، اضافة لجمعيات المجتمع المدني والجمعية المغربية لحقوق الانسان خاصة فرع المنارة بمراكش، زيارة تضامنية ومؤازرة، نظمت كذلك المناضل-ة زيارة دعم ومساندة لإحدى المناطق الجبلية المتضررة من الزلزال المدمر، فتشكلت قافلة بتلقائية وتوجهت الى اعالي جبال اقليم تارودانت، واسهمت كذلك جمعية أطاك المغرب من خلال زيارتها التضامنية خاصة مع مجريات القمة المضادة بمراكش في اكتوبر 2023

رغم كل اشكال التضامن لكن لم تصل لمصاف فعل نضالي يحفز النضال من أجل الكرامة والعيش الكريم، بسبب غياب بنى تنظيم شعبي وجماهيري وبفعل غرق التنظيمات العمالية في دوامة التبقرط، والجنوح عن علة وجودها، وعدم قدرتها على تنظيم تضامن ذي صبغة طبقية وممركز، لذلك استغلت الدولة حملات الضامن الشعبي لصالحها كل مؤشرات النقص والعفوية التي تكتسح فترة زهو التضامن لتسيره كما تريد وما يبعده عن أي فعل نضالي منغرس.

انتفاض شغيلة الزراعة بسهل سوس : 25 نوفمبر 2024 يوم تاريخي

بقلم؛ مصطفى البحري

الاثنين 25 نوفمبر 2024 يوم تاريخيٌّ في سجل كفاح عاملات الزراعة وعمالها في سهل سوس. فمنذ الرابعة صباح هذا اليوم دبت حركة غير معهودة في أماكن تجمع الشغلية (الموقف) توقا إلى فرصة عمل قد تأتي أو لا تأتي. عقدت جماهير الشغيلة، رجالا ونساء، العزم على الإضراب العام في هذا اليوم والاحتجاج على سوء أوضاع العمل والحياة. لم يعد العمال والعاملات قادرين وقادرات على تحمل البؤس المفروض بأجور هزيلة حطم الغلاء قدراتها الشرائية تحطيما. علا صوت شغيلة الزراعة، ودوى في كل من خميس أيت عميرة وبيوكرى: نريد زيادة الأجر اليومي ليصل إلى 150 درهما.

يعود الدور الرئيسي في هذا الانتفاض غير المسبوق إلى عاملات "الموقف" وعماله، مع مشاركة جزء من الشغيلة القارين في الضيعات.

شغلية "الموقف" ضحايا استغلال شرس، لأنهم بلا عمل قار، مكان العمل يتغير باستمرار، بفعل ما يسميه أرباب العمل "مرونة التشغيل" اي تحررهم من أي ارتباط باليد العاملة، حيث يكون الوسيط من تربطه العلاقة بالعامل/ة، مقابل كسب مالي من دور الوساطة هذا، في نوع من المتاجرة في البشر لا يعاقب عليه أي قانون. وقد يبقى شغيلة "الموقف " بدون عمل فترات متفاوتة في السنة، حسب حاجات أرباب الضيعات. يد عاملة مسترخصة، بلا حماية اجتماعية، ولا حقوق مدونة الشغل، على بساطتها، لا شيء غير الأجر اليومي الهزيل. يد عاملة مهانة ومهدورة الكرامة، تدر الأرباح الضخمة لا سيما مع أسعار المنتجات الفلاحية المرتفعة، وكون قسم مهم من البرجوازية الزراعية مصدرون إلى الخارج. 70 إلى80 درهما مقابل يوم عمل قد يمتد إلى أزيد من الوقت القانوني في وضع قهر وحُكْرة.

الإفراط في الاستغلال والقهر بأجور البؤس

اكتسحت الزراعة الرأسمالية التصديرية سهل سوس منذ عقود، ما جعله قبلة للباحثين عن عمل من مختلف مناطق المغرب المُهْمَل، فتشكل تجمع عمالي ضخم لا نظير له. يتجلى فيه تفاقم المسألة الاجتماعية: الفقر، السكن غير اللائق، وضع صحي متدهور، ظواهر التردي الاجتماعي، ...

ظروف العمل الشاقة غير مُتحمَّلة، عبر عنها العديد من المستجوبين في أثناء الإضراب والاحتجاج؛ مخاطر الشغل واستنزاف الصحة بشدة، العمل ساعات طوال، منذ الرابعة صباحا في "الموقف". العذاب هي الكلمة التي يصف بها الشغيلة ظروف العمل.

في صرخات العمال والعاملات في مقابلاتهم لوسائل الإعلام شكوى كبيرة من تشديد الاستغلال، حيث يضغط أرباب العمل من أجل رفع المردودية، ويمددون ساعات العمل بالإجبار على مواصلة العمل فوق الوقت القانوني بمبرر ألا تضيع البضاعة، ويطردون من يرفض من الشغيلة. وبعد ساعات العمل يمتد اليوم بوقت التنقل الى مكان العمل

التتمة صفحة 06

انتفاض شغيلة الزراعة بسهل سوس : 25 نوفمبر 2024 يوم تاريخي

تتمة الصفحة 05

بقلم؛ مصطفى البحري

ومنه الى البيت، بوسائل نقل معظمها نقل غير إنساني وغير آمن يُسقط منذ سنوات قتلى ومعطوبين، تحت أنظار السلطات بمختلف أنواعها ومستوياتها.

فوق كل هذا العذاب يكتوي الشغيلة بغلاء المواد الغذائية، الماء والضوء والكراء، وكلفة حضانات الأطفال، وما ينتج عن تدهور الخدمات العامة بمقدمتها الصحة. الوضع الصحي كارثي بفعل زحف الخوصصة وتدمير الخدمة الصحية العمومية وانعدام تغطية صحية: صاحت عاملة: "نموت يوما بعد يوم... نموت لعجزنا عن العلاج... أنا بحاجة الى فحص بالسكانير ولا قدرة مالية لي عليه"، هكذا تنفضح أضاليل تعميم التغطية الصحية والدولة الاجتماعية.

أجور لا تكفي للعيش بأدنى مستوى، فما بالك بالتوفير لمساعدة من ينتظرون المساعدة هناك في جبال أزيلال أو خنيفرة أو ولماس...: العديد من العمال لم يزروا أسرهم من 4 سنوات وأكثر، لأنهم ليس لديهم ما يعطون للوالدين. "80 درهم لا تشتري حتى ليتر زيت، ننتج الخضر ونشتريها غالية، نحن في بلاد الفلاحة، ونشتري البطاطا والطماطم بأسعار خيالية، بينما أجورنا هزيلة" هكذا تعبر عاملة عن واقع الغلاء الذي تسعى الأرقام الرسمية الكاذبة إلى حجبه عن الأنظار.

"الزيادة في الأسعار ولا زيادة في أجورنا: نجوع كي نؤدي الماء الكهرباء والكراء: كراء غرفة ب 500 درهم". بهذه المعادلة تعرض عاملة "موقف" صورة عن حياتها، بعد أن تكون أنتجت وأغنت أرصدة رب العمل في البنوك. الشغيلة على وعي بحجم أرباح رأسمالي الزراعة، رغم عدم وجود توعية نقابية في هذا الشأن. يقارن الشغيلة بشكل ملموس حجم ما ينتجون وأسعاره في السوق، المحلي والخارجي، بدخلهم المضغوط الى حدود لا تتعدى 2000 درهما في الشهر.

واقع الأجور فرضته الدولة بقمع العمل النقابي، وإشاعة الخوف من التنظيم، وبعدم التزامها المقصود بما وقعت في اتفاق 26 ابريل 2011 مع المنظمات النقابية. جاء في هذا الاتفاق: التوجه التدريجي نحو تساوي الحد الأدنى للأجر بالقطاعين الصناعي والفلاحي على مدى 3 سنوات. ما يعني أن يكون الأجر الفلاحي مساويا للصناعي منذ 2014. أي منذ عشر سنوات،

شهدت زيادات فتات لا تغني من جوع. سخرية من البشر المستغَل المُجوَّع.

معاناة تزداد بشعور الحكرة

المقدرة على التحمل والصبر انتهت، سنوات والأسر العمالية تكابد لسد الرمق بأجور البؤس المفروضة عليها. فكان هذا الاجتياح غير المسبوق للشارع بمشاركة نسائية عالية. وكن الأقوى تعبيرا عن المعاناة لما يتحملن من مشاق العمل المأجور وعمل البيت.

"حْنا مكرفسين بزاف، مقهورين بزاف... الظلم والعصا والظلم... يحرث بك كالحمار والخلاص والو... الناس مقهورين... لا أحد يهتم بأوضاعنا... الحكرة والقمع في المغرب كله...." صرخات من الأعماق دفعت بها شدة المعاناة ونفاذ الصبر... تفريـغ بالصراخ لأوجاع هذه الحياة التي ليست بحياة، لكن مع استعداد لا يلين للنضال لتغيير الوضع.

ركزت التصريحات على مطلب الاحترام والكرامة وما سمته عاملة "القيمة" بقولها: لم تعد لنا قيمة بصفة نهائية. شعور المهانة والإذلال بالقهر بكثرة العمل وقلة الأجور. الأجر الهزيل بحد ذاته إهانة.

"ماذا سنفعل؟ إلى اين سنذهب؟ نحن اليد العاملة، نحن الذين يحملون المغرب على أكتافنا، من يحمل المغرب؟ نريد كرامتنا هنا ... نريد البقاء هنا ... نريد العيش في المغرب معززين مكرمين ... لا نطلب أجرا خياليا": صرخة إدانة من عاملة لحكام المغرب وبرجوازيته الذين أوصلوا البلد إلى هذا الوضع المفجع: تدمير البشر وموارد البلد لصالح رأسمال محلي وآخر أجنبي. وصرخة أيضا في آذان قوى النضال لتكون في مستوى مسؤولية النهوض بمهام السير بالمغرب نحو مغرب مغاير: بلد الحياة اللائقة والحرية والكرامة.

وحدة بحاجة إلى التقوية بالتنظيم

شغيلة الموقف يتغير مكان عملها بشكل لا يتيح اقامة علاقة دائمة مع رفاق الكدح، وبالتالي إمكان التنظيم للدفاع الجماعي عن الحقوق. وحدها وسائل التواصل الاجتماعي خلقت وحدة، بفعل واقع القهر المشترك. سبق هذا الانتفاض تعبئة بوسائل التواصل الاجتماعي.

التحرك النضالي العارم جرى بدون تنظيم نقابي، بنوع من العفوية المنظمة، فبفعل وسائل التواصل الاجتماعي انطلقت الحركة النضالية متزامنة في كل من بيوكرى وخميس ايت عميرة. ليست هناك عفوية مطلقة، فالتعبئة شارك فيها نقابيون سابقون، منهم المطرود بسبب نضاله، منهم من سبق ان كان عضوا بمكتب نقابي.

نحو إضراب عام منظم

ما جرى يوم 25 نوفمبر 2024 إضراب عام، أراده الشغيلة عاما بكل معنى الكلمة، لكنه كان إضرابا عاما جزئيا. ولو شاركت النقابات في الدعوة إليه لحالفه نجاح أعظم. أيا يكن حجم المشاركين في هذه الخطوة النضالية تبقى عظيمة الدلالة: الغليان داخل الجماهير العمالية يتحول إلى فعل نضالي هائل رغم نقص التنظيم.

النقابات العمالية بالقطاع الفلاحي أمام تحدي غير مسبوق: العمال والعاملات على استعداد تام للنضال. من يوحد الصف؟ بتعاون مختلف النقابات يمكن تنظيم إضراب عام حول مطلب أجرة يومية بمبلغ 150 درهم وتحسين ظروف العمل والنقل.

لم يسبق أن توافرت شروط نجاح إضراب عام بالقطاع في سوس كما هي اليوم، حتى القسم غير المنظم من الشغيلة مستعد للكفاح. يجب جعل مطلب أجرة يوم عمل ب 150 درهما يوحد شغيلة الزراعة، وسيكون انتزاعه حفزا قويا للكفاح من أجل بقية المطالب، وحفزا قويا للإقدام على التنظيم النقابي.

الحديد حامي... فإلى المطارق ايها المناضلون والمناضلات.

من يخاف التنسيقيات ، من يخاف التنظيم الذاتي ؟ ولماذا ؟

بقلم؛ رفيق الرامي

تشهد الساحة النقابية، منذ سنوات مخاضا أسفر، ولا يزال، عن تحولات عميقة. منها سلبية دافعة إلى تعميق الأزمة، ومنها الباعثة على أمل إعادة بناء على أسس أمتن تعيد الصلة بأفضل تقاليد النقابة المناضلة. لا شك إن إيغال القيادات البيروقراطية في نهج التفريط في المكاسب والحقوق، المسمى «شراكةً اجتماعية»، خلّف أثرا ضارا متمثلا في تنفير الشغيلة من الالتزام النقابي. الأمر الذي انعكس في نسبة الانخراط في مختلف المنظمات النقابية، وانكماش بعضها في قطاعات عديدة إلى مجرد جنرالات بلا جيش، محض هياكل وأجهزة شبه فارغة. ويتجلى هذا في قطاعات تميزت تاريخيا بنسبة انخراط عالية، وباتت اليوم ظلّاَ لنفسها ليس إلا. كما نال هذا من صورة النقابة لدى الرأي العام العمالي والشعبي بتضافر مع الحملة التضليلية البرجوازية المستغلة أمراض النقابة لتشويهها وإبعاد المقهورين عن أي تنظيم.

التنسيقيات وسمات تنظيم ذاتي تعرضت للوأد

بيد أن ثمة ظواهر موازية لهذا المنحى السلبي اكتست طابعا ايجابيا، بما بعثت من اهتمام الشغيلة بشأنهم المشترك، في وجهة مناقضة لما ساد طيلة مدة من انزواء فرداني، وسعي إلى حلول شخصية واهمة، وأتاحت مشاركتهم الواسعة في تحركات نضالية غير مسبوقة. توجد التنسيقيات بمقدمة هذه الظواهر الايجابية، إجمالا رغم عدم خلوها من جوانب نقص، وتفكيكها لقسم من الحركة النقابية دون سير نحو إعادة توحيد. أهم بُعْد ايجابي جلي للغاية هو أن التنسيقيات أعادت إلى ساحة الفعل النضالي جماهير واسعة أحبطتها تجارب نقابية سلبية بما جرَّت من هزائم، وما شابها من انتهاك صارخ لديمقراطية تسيير التنظيم والنضالات. وقد أتاحت لجيل جديد فتي من الشغيلة خوض أتون الكفاح واكتساب تجربة غنية، مثالها الأبرز تنسيقية المفروض عليهم/هن التعاقد، حتى بما طبعها من عيوب معظمها عدوى من الحركة النقابية المُعْتلَّةِ ذاتها.

لما اشتد الهجوم على شغيلة التعليم، وتواطأت معظم القيادات النقابية بالقطاع مع خطط الدولة، انتفضت القاعدة المقهورة، وسرعان ما تنظمت في تنسيقيات جديدة انضافت الى العديد الفئوي القائم أصلا، وكانت التنسيقية الموحدة اكثر من سواها قناة لطاقة الكفاح المتدفقة. وبفعل تكنولوجيا التواصل من جهة، وبداية تنظيم بأماكن العمل، كانت مشاركة الشغيلة عريضة بنحو غير مسبوق، سواء في الإضراب أو في الاعتصامات والمسيرات المحلية وكذا الوطنية. فكان الحراك طيلة ثلاثة أشهر أكبر معركة في تاريخ قطاع التعليم بالمغرب على الإطلاق. وقد أبان الحراك عن مواطن ضعف، قد يكون أكبرها عدم تطور التنظيم بأماكن العمل، بما يتيح بناء لجان إضراب حقيقية، إذ كان لتكنولوجيا التواصل مضارها التي أتاحت الالتفاف على مبادرات القواعد، بإضعاف النقاش وإضعاف اتخاذ القرار بديمقراطية حقيقية ليس مجالها سوى الجمع العام التقريري لكافة المشاركين في النضال.

إن كانت ظاهرة التنسيقيات نتاجا لوضع نقابي مأزوم، وشكلا فئويا أنتجه تدبير القيادات البيروقراطية لملف الشغيلة المطلبي، وانعدام منظور نضالي إجمالي، فقد كان لها إبان حراك الأشهر الثلاثة، لا سيما مع ظهور تنسيقيتين جديدتين، دورُ تعبيرٍ عن رفض خط القيادات البيروقراطية (ما يخطئ البعضُ عند اعتباره رفضا للنقابة بذاتها)، وإمساكُ الشغيلة بزمام أمرهم، وذلك بانخراط جماهيري غير مسبوق وإبداع أشكال مشاركة جماعية ديمقراطية في تسيير النضال. تجلت جماهيرية المشاركة في انضمام شغيلة من قاعدة النقابات بمختلف انتماءاتها، وبوجه أخص في التحاق القاعدة العريضة من الشغيلة، بنسبة نسائية عالية، لم ينتموا قط لنقابة أو أي تنظيم، ومنهم قسمٌ مَثَّل الحراكُ أولَ تجربة نضالية لديه. اضطلعت تنسيقيات، كا بطريقة وبنحو متفاوت، بدور أداة لتسيير النضال يجمع القاعدة العمالية العريضة، ويقرر في أهداف النضال وأشكاله خارج تحكم الأجهزة النقابية، فكانت بعض ملامحها شكلا جنينيا من صنوف التنظيم الذاتي التي تظهر في النضالات الجماهيرية، عبر العالم، بتسميات متنوعة : لجنة الإضراب، ممثلي الأجراء، لجنة التفاوض، تنسيقية ... وقد اكتسى شكل التنظيم الذاتي هذا خاصيات بفعل تكنولوجيا التواصل، الايجابي منها تسهيل المشاركة (عن بُعد)، وسرعة إيصال المعلومة وتبادل الآراء والنقاش، فيما برز النقص في عدم تطوير الجموع العامة التقريرية، المعتمدة نقاشا حيا يفضي إلى قرار جماعي، وعدم ضمان استمرارها، وكذا عدم تفعيل العمل بلجان ميدانية وظيفية تُشرك الجميع في تسيير النضال ديمقراطيا. دفعت عفوية الجماهير في اتجاه تسيير مباشر للنضال، لكن سرعان ما طغت ميول التفويض، وانفلات المنسقين من توجيه القاعدة ورقابتها، ونيابة الجهاز الوطني عن جموع الشغيلة العامة. إجمالا، أُسْتُعيضَ عن المشاركة الميدانية المباشرة في تسيير النضال بتدبير متحكم به بتكنولوجيا التواصل تقوم به نخبة منفلتةٌ من فوق. خلاصة القول، مثلت بعض ملامح التنسيقيات، بأوجه عدة، شكل تنظيم ذاتي جنيني سرعان ما تعرض لإجهاض. وكان هذا الإجهاض بإعدام الجموع العامة التقريرية الديمقراطية، ما سهل ارتباك أجهزة التنسيقيات غير مكتملة الديمقراطية، وعجزها عن تدبير صائب للمعركة في لحظات حاسمة، وأدى بها إلى انهيار تام في نهاية المطاف. وجلي أن هذا الإجهاض يعُزى في جانب منه إلى تقاليد العمل النقابي بالمغرب، حيث التسيير الذاتي للنضالات شبه منعدم. فالتبقرط المبكر للاتحاد المغربي للشغل، الجانح بسياسته إلى مسايرة النظام، والتحكم التام للاتحاد الاشتراكي في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل لأغراضه غير العمالية، كرسا الميل شديدَ القوة إلى الإمساك الكلي بتسيير الإضرابات، وكبحها في حدود تمليها أهداف القيادات. ومن ثمة إعدام أجنة التسيير الذاتي للنضالات، ومع مر السنين تكرس التدبير التحكمي لدرجة انتفاء حتى فكرة التسيير الذاتي للنضالات، بما فيه في أدبيات معظم اليسار الفاعل في النقابات. وجلي أيضا أن ما سهل مأمورية البيروقراطيات النقابية عدمُ استقلال معظم اليسار الجذري عن البروقراطيات وامتناعه عن الدفاع عن خط معارض قائم على تصور مغاير لأهداف النضال ولطرقه، وخطل المنظور المفضي إلى إجهاض تجربة «التوجه الديمقراطي»، وبقاء جهود أنصار جريدة المناضل-ة في الساحة النقابية صيحة في واد.

ما هو التنظيم الذاتي للنضالات؟ زمام الإضراب بيد المضربين

يروج في إعلام يساري تعبيرا «التنظيم الذاتي» و «التنظيمات الذاتية» في استعمالات وسياقات تُحمِّلُهما معنى التنظيم بشكل عام، دون تمييز ما هو تنظيم ذاتي فعلا عن التنظيمات الدائمة للطبقة العاملة. ضمن هذه الأخيرة تندرج النقابة والحزب والجمعية العمالية (جمعية تثقيف، أو إسعاف متبادل، او ترفيه...)، بينما التنظيم الذاتي أشكال تنظيم تنبثق إبان المعارك، منها أولية كلجنة الإضراب داخل المؤسسة، وصولا إلى مجالس الشغيلة (السوفييتات) كسلطة موازية لسلطة رأس المال.

إنجاح الإضراب، والصمود بموجه ردود أرباب

التتمة صفحة 08

من يخاف التنسيقيات ، من يخاف التنظيم الذاتي ؟ ولماذا ؟

تتمة الصفحة 07

بقلم؛ رفيق الرامي

العمل والدولة بالمناورات والقمع، يستوجب مشاركة الشغيلة في تنظيمه وتوجيهه، لا أن يكونوا مجرد منفذين سلبيين موجَّهين عن بعد. وهذا متوقف على كيفية تسيير الإضراب.

يمكن تسيير الإضراب بكيفيات مختلفة، أكثرها انتشارا مع الأسف، في بلد ضعيف التقاليد العمالية الكفاحية كالمغرب، هو التسيير الفوقي من طرف نقابة مُبقْرَطة، حيث تشرف القيادة العليا على تفاصيل تنفيذ الإضراب، بإملاء توجيهات يسمونها «تقنية الإضراب»، تروم التحكم في الفعل النضالي بمصادرة حق المضربين في تقرير طرق هذا التنفيذ المتيحة لأكبر فعالية. هذا ما يدفع الشغيلة، في غياب من يحفز التسيير الديمقراطي، إلى السلبية والانصياع، ويؤدي إلى إفراغ الإضراب من طابعه الكفاحي ليجعله مجرد أداة ضغط مضبوطة من أجل «الحوار».

كما يمكن تسيير الإضراب بطريقة ديمقراطية من قبل الاجتماعات العامة لأعضاء النقابة.لكن النقابة بطبعها لا تنظم، حتى في بلدان النسبة العالية من المنتمين نقابيا، إلا قسما من الشغيلة. الأمر الذي يستوجب شكلا مُكتملَ الديمقراطية يتيح مشاركة كافة المضربين، المنظمين وغير المنظمين. هذا الشكل هو لجنة إضراب ينتخبها الشغيلة في اجتماع عام، تخضع ديمقراطيا لقرارات الجموع العامة المنتظمة.

تحتاج لجنة الإضراب، عندما يكون الإضراب مديدا ومسيرا بكفاحية، إلى أن تحدث، من بين أعضائها ومن المضربين، لجانا وظيفية تتولى مختلف المهام: جمع الدعم وتوزيعه، وتنظيم مناحي حياة المضربين، لا سيما عندما يكون الإضراب مع اعتصام بأماكن العمل، وحراسة الإضراب، والدفاع عن قضية الإضراب أمام الرأي العام (الإعلام)، والعلاقات الخارجية (بحركات إضرابية أخرى وبقوى متضامنة...) والاستخبار عن نوايا الخصم، وما الى ذلك.

يُفضي تطور الإضراب، من حدث إلى سيرورة في الزمن والمكان، في أماكن الإنتاج واتجاه قطاعات أخرى، وعلى الصعيد الوطني صوب الطبقات الشعبية، إلى انتشار لجان الإضراب، وهيكلتها هرميا، من المحلي إلى الإقليمي ثم الوطني، في شكل سلطة موازية لسلطة البرجوازية. وهو ما جرى في تجارب نضال عمالية ببلدان عديدة.

ظهرت مجالس الشغيلة إبان الثورة الروسية الأولى في العام 1905. كان أول سوفييت في بتروغراد مجلسا لمندوبي لجان الإضراب. لم تكن المجالس مبادرة من أي حزب أو مجموعة سياسية، بل عملا عفويا من الجماهير، دفع به تطورُ نضال الشغيلة تدريجيا إلى نضال ثوري. وهي لم تظهر دفعةً واحدةً، في شكل مكتملٍ جاهزٍ، بل نتجت عن تطور مختلفٍ أدواتٍ النضال التي خُلقت في مجراه. كان ثمة انتقال من شكل تنظيمي إلى آخر، في تغير مستمر، يلغي بعض العناصر ويأتي بأخرى جديدة، بالتبسيط أحيانا وبالتعقيد أحيانا أخرى.

ظهرت المجالس أحيانا كتطوير طبيعي للجان الإضراب أو للجان المصانع. هذه اللجان التي لم تكن في بدايتها غير أدوات لتسيير الحركات الإضرابية (لجان تفاوض مع أرباب العمل، وجمع الدعم المادي) تحولت، شيئا فشيئا، بحفز من الأحداث الثورية إلى أدوات تمثيلية لمجمل الطبقة العاملة، وتفاهمت مع ممثلي مختلف الأحزاب العمالية بإقامة تحالف نضالي. في البداية لم تدرك الأحزاب العمالية أهمية المجالس، لا بل كان حتى للفصائل الثورية موقف تحفظ وحتى رفض. [*] لجان المصانع والرقابة العمالية في بتروغراد في 1917. دافيد ماندل. منشورات المعهد الدولي للبحث والتكوين، العدد 21

الموقف من أجنة التنظيم الذاتي التي ظهرت بحراك التعليم

وإن كان متوقعا أن تثير التنسيقيات موقفا سلبيا لدى القيادات البيروقراطية، بالنظر إلى أنها ترى فيها انفلاتا من تحكمها، ومنافسا خطير ا في مخاطبة القواعد العمالية، وتهديدا حتى لوجود هياكل نقابية ضامرة تخلت عمليا عن أهداف العمل النقابي. ففي تجارب ببلدان أخرى، كانت التنسيقيات رافدا لإعادة بناء النقابة على مرتكزات نضالية وديمقراطية، مثل تنسيقيات الممرضات/ين في فرنسا. باختصار تخشى البيروقراطية سحب البساط من تحت أقدامها بإفقادها التحكم في النضالات، وحتى التمثيلية المهنية المعتمدة لاكتساب صفة الشريك في تدبير الدولة لعلاقتها مع الحركة النقابية. إذا كان البيروقراطيات تكبح التنظيم الذاتي فلأنها ليست لها مصلحة في تجاوز الصراع الطبقي الحدود المرسومة من طرف الدولة البرجوازية، ولأنها تريد المحافظة على تحكمها في النضال. مقابل دورها التعاوني تحصل البيروقراطية على فتات المناصب والتمويل الذي تخصص الدولة لإعالة البيروقراطية النقابية.

لكن أن تثير التنسيقيات مخاوفَ، وتوجساتٍ، وتحفظاتٍ، وحتى عداءً، لدى مناضلين منتسبين إلى خط مناهضة البيروقراطية، فواقع يثير أسئلة كبيرة حول مدى تأصل الاقتناع الفعلي بمناهضة البيروقراطية، وحول اقتران القول بالفعل، وفي النهاية يثير الأمر خوفا من مواقف المتهيبين من التنسيقيات: من خوفك أخاف.

بمجمل الأحوال تظل التجربة والممارسة محك كل المزاعم بشأن التصدي للبيروقراطية والدفاع عن الكفاحية والديمقراطية. ثمة فعلا في أوساط منتسبة إلى ما اصطلح عليه بالتوجه الديمقراطي موقفٌ من التنسيقيات أقل ما يوصف به هو عدم ارتياح.

نورد فيما يلي كلام مناضل في ندوة تقييم لحراك التعليم بعد مضي عام على توقفه. ليس والحالة هذه رأيا مرتجلا، في مناخ سجال آني، بل صوغا لتقييم بعد تفكير، وقياس بآراء مغايرة. يستحق إذن أخذه كعينة لموقف له في الساحة تأثيرٌ، وسيحكم مواقفَ المتفقين معه في القادم من كفاحات، بالتعليم وبسائر فروع العمل المأجور. يقول صاحبنا:

«يغلب على تعاطيها (أي التنسيقيات) مع الشأن النضالي العفويةُ والاندفاع والعداء للعمل النقابي، رغم أن العفوية في العديد من في الأحيان تفرز طاقات نضالية مبدعة، وطلائع مهمة داخل ساحة النضال الجماهيري، لكنها تبقى سيفا ذو حدين في المعارك النضالية الكبرى، يمكن أن تساهم تقديرات وتكتيكات قادتها الميدانيين إلى إقبار المعركة عند اشتداد الصراع ضد الدولة وحكومتها. الحراك التعليمي هو نشاط جماهيري جرى في واقع موضوعي له محدداته، يقتضي تحديد تناقضاته وشعاراته بدقة وواقعية، واعتبارا لكونه يجري في واقع الجزر النضالي العام، وغياب فعل نضالي تراكمي بمنظور طبقي وقيادة جماعية ووحدة نضالية فكل تقدير غير مستحضر للشروط العلمية لواقع الفعل النضالي، سيشكل تبديدا للطاقات الكفاحية والدفع بها للمغامرة غير المحسوبة العواقب، ولنا في تجارب سابقة أكثر من درس (20 فبراير، حراك الريف)، حيث لم تجن الجماهير المنتفضة نتائج إيجابية رغم التضحيات الجسام، مما يستلزم التركيز على مبدأ الوحدة النضالية والالتفاف حول مطالب محددة وواضحة وتعبر عن انتظارات الأغلبية، وقابلة للتحقيق، ويتم الالتزام بها من طرف جميع مكونات الحراك التعليم».

التتمة صفحة 09

من يخاف التنسيقيات، من يخاف التنظيم الذاتي؟ ولماذا؟

تتمة الصفحة 08

بقلم؛ رفيق الرامي

ليست مواقف من هذا القبيل جديدة، إذ لها نظائر في تاريخ الحركة العمالية، حيث حاد مناضلون جذريون، وحتى ثوريون، عن جادة الصواب في شأن التعامل مع أشكال تنظيم ذاتي عمالي، ليس فقط في نضال إضرابي متخذ أشكالا ابتدائية بل حتى في أوضاع قبل ثورية أو ثورية.

في مقال بعنوان «مجالس الشغيلة، أصلها وتطورها ووظائفها»(*)، تناول الماركسي الثوري أندرو نين Andreu Nin بالتحليل ظاهرة مجالس الشغيلة. أورد فيه موقف قادة الحزب البلشفي على النحو التالي:

«منذ البداية، تبنى القادة البلاشفة (داخل روسيا، في غياب لينين) موقفا سلبيا إزاء مجلس الشغيلة. كانوا يقولون إن ممارسة القيادة السياسية يقتضي التوفر على برنامج سياسي محدد جيدا وأهدافٍ ملموسة جيدا. مجلس الشغيلة لا يمكن أن يقوم بدور قيادي، بفعل بنيته السياسية، وهو بجميع الأحوال عاجز عن الحلول مكان الحزب. وكان يُشار أيضا إلى أن كون المجلس العمالي غير تابع شكليا لأي حزب قد يقوده على طريق الانتهازية، ويصبح أداة تستعملها البرجوازية للتحكم بالشغيلة وتوجيههم. كانت النتيجة التي تنبع من هذا الاستدلال منطقية: مجلس الشغيلة ليس ضروريا، لا بل كان حتى خطيرا على الطبقة العاملة. أنهى وصول لينين هذا الموقف العبثي. أدرك لينين على الفور أهمية مجالس الشغيلة، واكتفى في مقالات منشورة في نوفويا جيزن بأن أوصى بتقوية تأثير الحزب داخل مجالس الشغيلة.»

نعود، بعد هذا المثال التاريخي البليغ عن مواقف ضالة من تنظيم الشغيلة الذاتي، إلى حالتنا بحراك التعليم، وهي طبعا في مستوى أولي حيث ما كادت أجنة التنظيم الذاتي تظهر حتى تعرضت للإجهاز. الاستشهاد أعلاه هو موقف مناضل قيادي نقابي وسياسي، قائم على حكم على التنسيقيات بالضعف السياسي، أي بكون تكتيتكاتها وتقديراتها قد تجلب الهزيمة عند اشتداد المواجهة مع الدولة. ويعيب التنسيقيات بنقص فهم الواقع، و عدم تقدير ميزان القوى، الخ. هذا الموقف اشتراط يوضع أمام فعل جماهيرية عارم، عوض حفزه في الاتجاه المفيد لتعزيز المعركة، وإرسائها على أساس أمتن، أساس لجان إضراب بأماكن العمل تحقق ما كان الحراك بحاجة إليه من وحدة على صعيد كل مؤسسة، بضم تلك اللجان لممثلين/ات منتخبين/ات من كافة الشغيلة، المنتمين نقابيا وغير المنتمين، وتتويج ذلك بلجان إضراب إقليمية وأخرى وطنية. هذه الديمقراطية هي ما سيقي فعلا من المغامرة التي يحذر منها صاحبنا، بما ستتيح من نقاش واسع وتعددي.

اشتراط توفر التنسيقيات على منظور صائب منذ البداية يضع صاحبه في تعارض مع حركة جماهير الشغيلة عوض العمل على الإقناع في ضوء الممارسة.إنها استقالة من دور من يدعي امتلاك ذلك المنظور. وهنا تتجلى، كما في سياقات أخرى عديدة، معضلة النضال العمالي في المغرب المتمثلة في الافتقار إلى حزب سياسي للشغيلة يجمع أفضل طلائعها خبرة ووعيا، يتدخل في الكفاحات بدروس التجربة التاريخية، منها فيما نحن بصدده خبرة التنظيم الذاتي.

أما مبرر ميزان القوى (الجزر العام كما سماه صاحبنا) فمتهافت، إذ ليس دور المناضلين إبداء الملاحظات على حالة ميزان القوى، والنظر إليه كشيء معطى لا يتغير، وتقدير حظوظ تحسنات مقبلة. بل العمل لتغيير ميزان القوى بزيادة ثقة الشغيلة في مقدراتهم ورفع وعيهم الطبقي وتوسيع أفقهم السياسي ورفع درجة التنظيم والتماسك وبناء طليعة قادرة على قيادة معارك ظافرة، وهذا كله غير ممكن سوى بالانخراط التام في أشكال التنظيم والنضال التي تبتكرها الجماهير وحفزها وتطويرها. وقد كان واردا، لو حضر الوعي الكافي، ان يكون لنقابة التوجه الديمقراطي دور حفز تشكيل لجان الإضراب الديمقراطية في مؤسسات التعليم، ينخرط فيها مناضلوها جنبا إلى جنب مع الشغيلة غير المنتمين. الأمر الذي يرفع حظوظ اتخاذ النضال وجهة كفاحية أصلب. ما لم يدركه صاحبنا، رغم مزاعم «استحضار الشروط العلمية لواقع الفعل النضالي»، هو أن الوضع في المغرب كان ناضجا لانطلاق موجة من الأعماق العمالية والشعبية بفعل انهيار القدرة الشرائية للشغيلة وعامة المقهورين، وبفعل مجمل الوضع الاجتماعي المزداد رديا، وبفعل الكفاحية الكامنة في قطاعات بالوظيفية العمومية (الصحة و الجماعات الترابية بالمقام الأول)، كان من شانها ان تشكل قاطرة لمجمل الحركة النقابية وحتى للشغيلة خارج النقابات، وأيضا بفعل الهزة التي أحدثها حراك التعليم في المجتمع برمته تبعا للصلة بالأسر، هذه التي أبدت تأييدا للحراك برغم كل جهود الخصم لتأليبها عليه.

أما حجة معاداة التنسيقيات للنقابات، فلا تقوم على أساس، لأن ما ترفضه القاعدة العريضة لشغيلة التعليم هو خط القيادات البيروقراطية التي كانت محل ثقة وفرطت في الحقوق، وهو موقف سليم عبر عن نفسه خارج النقابات لعدم بنائه داخلها في شكل خط نضال ديمقراطي كفاحي، بفعل إعدام حرية الرأي المعارض وديمقراطية التعبير عنه بشكل منظم داخل النقابات، ولأن معظم اليسار اختار مسايرة البيروقراطيات عوض أن يكون صوتا للقواعد النافرة منها. ولو وجدت القواعد نقابة معبرة عن إرادتها لما نرفت منها، تجلي ذلك في التعاطف الذي تحظى به مواقف جامعة التوجه الديمقراطي كلما كانت وفية 100% لما يتطلع اليه الشغيلة.

خاتمة القول إن التشكك وعدم الفهم وحتى العداء أحيانا، هذا ما تثيره أشكال التنظيم الذاتي لدى قسم من المناضلين/ات، وهو موقف نابع من حذر من الحركات الجماهيرية العفوية غير سليم. إنها الخشية من كل شكل غير خاضع لتصورهم لتأطير الجماهير.

حراك التعليم كنز دروس لا يقدر بثمن، فأن يشارك آلاف الأجراء والأجيرات في نضال موحد طيلة ثلاثة أشهر فرنُ نضالات أتاح تفتق مقدرات ومواهب الشغيلة الكفاحية، خارج التحكم البيروقراطي الخانق. لكن انعدام إعلام عمالي منغرس حال دون رصد تنوع المبادرة والإقدام الكفاحي عند الشغيلة، وكل أشكال مشاركتهم، رجالا ونساء، في تسيير النضال، كما حال دون رصد الآليات السلبية المتنوعة التي منعت تطور أجنة التنظيم الذاتي نحو لجان إضراب منتخبة ومراقبة بجموع عامة منتظمة. فليكن هذا الرصد إحدى مهامنا، لتطوير التثقيف بأفكار التنظيم الذاتي في أوساط الشغلية، لتزدهر لجان الإضراب في الحراكات العمالية القادمة، وتجري مركزتها ديمقراطيا في لجنة إضراب وطنية تقود النضال وتعمل لأجل امتدادها الى قطاعات شغيلة أخرى من قطاعات الدولة، ليكون حافزا لمجمل الطبقة العاملة المغربية، بما فيها ملايين المُبعَدين والمبعدات من كل تنظيم بفعل الهشاشة و والقمع، للسير نحو إضراب عام عمالي وشعبي ينتزع المطالب، وينمي ثقة طبقتنا في ذاتها ويطور مؤهلاتها لقيادة كافة المقهورين نحو قلب المغرب على رؤوس المستبدين والمستغلين، وبناء مغرب الحرية والكرامة و الحياة السعيدة.

==========

(*) رابط مقال اندرو نين

https://www.marxists.org/francais/nin/00/soviets.htm/works/1932

(**) [تفاصيل أكثر عن موقف ثوريين متحفظين، أو خائفين، من التنظيم الذاتي المجالسي في مقتطف من من كتاب مارسيل ليبمان بهذا العدد ص 10]

نين بيريز أندرو (اندريس) (NIN PÉREZ, Andreu (Andrés (1892-1937)، معلم، وصحافي، أمين عام نقابة الاتحاد الوطني للعمل C.N.T العام 1920، انتخب في موسكو أمينا للأممية النقابية الحمراء. أقام في موسكو، عضوا في الحزب الشيوعي الروسي وفي سوفييت موسكو واللجنة التنفيذية للأممية الثالثة (الشيوعية)، انضم الى المعارضة اليسارية ضد صعود البيروقراطية الستالينة. وعضو أيضا في اللجنة العالمية للمعارضة اليسارية، طُرد من الاتحاد السوفييتي عام 1931. أمين عام لتنظيم اليسار الشيوعي Izquierda comunista في 1932، وأمين حزب العمال للتوحيد الماركسي P.O.U.M، في 1935. عضو حكومة Généralité كاتالونيا ، اعتقل في 16 يونيو 1937، ولم يظهر له أثر. اغتاله أتباع ستالين، باشراف رئيس مخابراته في إسبانيا، أورلوف Orlov، وطالما أنكروا التهمة إلى أن فُتح أرشيف هذا الأخير فانكشفت الحقيقة.

لينني والبلاشفة ومجالس الشغيلة (السوفييتات)

بقلم، مارسيل ليبمان

في الدراسة الواسعة التي وضعها بيير برويه عن الحزب البلشفي، كتب بصدد ثورة 1905: «في الواقع، لم يتكيف البلاشفة إلا ببطء مع الشروط الثورية الجديدة... لقد فوجئوا بوجه خاص بظهور المجالس العمالية الأولى، السوفييتات... لم يفهموا إلا بصورة متأخرة الدور الذي في وسعهم أن يلعبوه فيها (15)».

Le comité de grève à Douarnenez en 1924.
(MPT-MJC de Douairnenez).

رغم أن هذه الصورة المصغرة صحيحة فهي لا تعطي فكرة كاملة عن موقف البلاشفة إزاء ما يبقى الإبداع الأكثر فرادة لثورة 1905. لأن ما ميز رد فعلهم لم يكن التفاجؤ بقدر ما كان التشكك وعدم الفهم وحتى العداء أحياناً. كان هذا هو الواقع بوجه خاص في بطرسبورغ التي تمتع سوفييتها بالشهرة الأعظم وأذهل المخيلات أكثر من أي سوفييت آخر. كان يجمع مندوبي عمال العاصمة الـ 250 ألفاً، وتأسس في 13 تشرين الأول / أكتوبر 1905، غداة إعلان الإضراب العام، حاظياً بالعون النشط للعديد من المناضلين المناشفة الذين أشاعوا فكرته في صفوف البروليتاريا. والحال أنه، استناداً إلى ما تتذكره شخصية بلشفية مهمة، كفويتنسكي، أبلغ أحد أهم مناضلي العاصمة اللينينيين، كراسيكوف، رفاقه النبأ بالعبارات التالية: «لقد أطلق المناشفة للتو مكيدة جديدة... انتخبوا لجنة زوبا توفيين (*) لا حزبية. وأضاف فويتنسكي: أعتقد أن جميع البلاشفة كانوا يشاركون في هذا الرأي في تلك الفترة (2)».

كان في رد الفعل المضاد هذا - المتمثل في عدم رؤية أكثر من لجنة من «الصُّفْر» في السوفييت! - أكثر من ملمح للعصبوية حيال المناشفة. فمن جهات كثيرة كان خَلْقُ السوفييتات يصدم فعل الإيمان السياسي لمحازبي لينين.كانوا قد اقتنعوا - ومن ضمنهم اللجانيون أكثر من الأعضاء العاديين - بفضائل التنظيم، وبوصفهم مخلصين للأفكار المعبر عنها في ما العمل؟ الذي كان نفوذه مهما (**) كانوا يشعرون بحذر عميق حيال الحركات الجماهيرية العفوية التي ما كان أي حزب ينجح في ضبطها. والحال أنه كان لإضرابات 1905 الكبرى، في أغلب الأحيان، هذا الطابع من العفوية شبه الكاملة. إن البلاشفة، الذين كانوا مقتنعين بأنه ليس لثورة حظوظ من النجاح إلا إذا قادها حزب بحزم، كانوا ينظرون دون أدنى المودة إلى السوفييت تلك المؤسسة الجديدة التي لا تخضع لأية تعليمات ولا تتبع أي توجيه، ولا تستجيب لتصورهم بصدد تأطير الجماهير.

كان للمناشفة في هذا الحقل ردود فعل معاكسة تماماً، ولم يكن الأمر صدفة إذا انتمى لتيارهم الرئيس الأول لسوفييت بتروغراد، سبوروفسكي، وكذلك خليفته خروستاليف نوستار. كانت عفوية الحركة تلك التي أدت إلى خلق السوفييتات وكانت تصدم البلاشفة، تمارس على العكس جاذبية كبرى على خصومهم. ذلك أنه في السنتين اللتين أعقبتا القطيعة مع لينين، كان أمثال مارتوف واكسلرود وبليخانوف قد انتقدوا بقساوة مركزية لينين التي اعتبروها مبالغاً بها وامتداحه لمنظمة مغلقة ومتراتبة. كان المناشفة قد أكدوا، على العكس، تأييدهم المتزايد لحزب واسع قدر الإمكان حيث تكون للمبادرة والعفوية العماليتين فرصة التجلي الكامل. وكانت أحداث ربيع 1905 تثبت في نظرهم قدرة البروليتاريا، دون حاجة لحزب منضبط وسلطوي، على إطلاق حركة سياسية وثورية بالغة الاتساع؛ إن تدخل منظمة تحاول فرض وجهات نظرها وتوجيهاتها على الجماهير ستكون نتيجته على العكس، الوقوف بوجه اندفاعها. كان مارتوف قد نادى من جهته في الايسكرا التي كان يقودها، خلال المرحلة الأولى من الثورة بتشكيل إدارات ثورية مستقلة تجرب الطبقة العاملة ضمنها تجارب تسييرٍ وحتى حُكمٍ، متمرنة هكذا على الديمقراطية البروليتارية (3). بدا ظهور السوفييتات له، كما لرفاقه، تجسيداً لهذه الفكرة، التي انتقدها لينين الذي كان يرى أن الاستيلاء على السلطة السياسية في الدولة بواسطة الانتفاضة المسلحة هو الممهد لأي شكل من الحكومة الشعبية (4).

تلك كانت، باختصار، أسباب العداء الذي أبداه الكثير من البلاشفة حيال السوفييتات. إلا أنه حيث اتخذت هذه الأخيرة طابع منظمة قتالية لم يكن يشوب موقفهم أي تحفظ بل كانوا يدخلونها بأعداد كبيرة، وينجحون أحياناً في الإشراف عليها، كما كانت الحال في موسكو. إلا أنه يبقى أن دور البلاشفة في السوفييتات كان إجمالاً، باهتاً ويفتقد البريق (5).

في بطرسبورغ، لم يتخل محازبو لينين أبداً عن أحكامهم المسبقة ضد السوفييت واستصدروا من مجمل المنظمة المحلية قراراً يعلن أن السوفييت يخاطر بـ «الإبقاء على البروليتاريا عند مستوى ضعيف من التطور (6). وقد دامت تلك الأحكام طويلاً. هكذا خلال اجتماع للجنة إحدى المنظمات البلشفية في العاصمة انعقد في نهاية شهر تشرين الأول / أكتوبر 1905 طلب أحد المسؤولين أن يقاطع الحزب السوفييت لأن مبدأ الانتخاب الذي يقوم عليه لا يضمن روحه الطبقية وطابعه الاشتراكي (7). لم يُستجب لطلبه هذه المرة، لكن بوغدانوف الذي كان يدير آنذاك المكتب الروسي للتنظيم البلشفي ذهب أبعد أيضاً مؤكداً أن السوفييت قد يصبح نواة حزب معاد للاشتراكية. كان ينبغي برأيه، إجبار السوفييت على القبول ببرنامج البلاشفة كما بسلطة لجنتهم المركزية، الأمر الذي قد يؤدي إلى امتصاص الحزب له. وأضاف بوغدانوف أنه إذا رفض السوفييت اتباع هذا الطريق، على البلاشفة مغادرته وفضح سياسته (8).

إذا لم يكن الجميع، في صفوف البلاشفة، يشاركون في هذا الرأي، إلا أن نمو السوفييت لم يثر الحماس يوما. في أغلب الاحيان، كان تقدمه يحفز الرضوخ أو إرادة تحاشي الأسوأ. وكما يروي شاهد بلشفي من تلك الفترة، هو رادين، «كل ما كان في وسعنا أن نفعله كان أن نتدارك قدر الإمكان الذيول الوبيلة الناتجة عن وجود السوفييت ونشر أفكار الحزب فيه (9). واعترف مناضل بلشفي آخر، عضو في لجنة بطرسبورغ، أن رفاقه خافوا حين رأوا السوفييت يطور نشاطاته (10). وفي داخل الهيئة التي كانت تقود الحزب في العاصمة، كان بعض البلاشفة ينادون بمقاطعة المؤسسة السوفييتية، في حين كان يريد آخرون تفجيرها من الداخل (11). في نهاية تلك النقاشات، كلف البلشفي كراسيكوف بأن يقدم للسوفييت بالذات الموقف الرسمي لحزبه. وهذا الأخير، الذي اختار أخيراً وجهة نظر بوغدانوف، طلب من السوفييت أن يوافق على برنامج الاشتراكيين - الديمقراطيين ويخضع لقيادة الحزب (12).

عشية وصول لينين الى بطرسبورغ، نشرت صحيفة البلاشفة الرسمية، بتوقيع غفوزديف مقالاً مهماً مخصصاً للسوفييت، أعلن فيه محرر نوفايا جيزن أنه إذا كانت الاشتراكية - الديمقراطية تدعم سوفييت العمال بقوة بوصفه جهازاً تنفيذيا للعمل البروليتاري، فمن الضروري، بالقدر نفسه، أن نكافح بقوة كل محاولة لجعل هذا السوفييت الهيئة القائدة للطبقة العاملة». وتوقع غفوزديف أن يأتي وقت تستدير فيه الجماهير، فيما تنخرط في النضال باتجاه لجنة حزبنا هاتفة: هؤلاء قادتنا، لا نريد قادة آخرين (13). كان ذلك مرة أخرى ودائماً التعبير عن الحذر المنهجي

التتمة صفحة 11

لينين والبلاشفة ومجالس الشغيلة (السوفييتات)

تتمة الصفحة 10

بقلم، مارسيل ليبمان

الذي توحي به مؤسسة ضعيفة التركيب وشديدة التنافر في نظر محازبي لينين، تمثل الجماهير بأمانة شديدة لكنها غير مهيأة بشكل كافٍ لمهمات التنظيم والقيادة والتأطير (***). وكان فضلاً عن ذلك تجلياً لوطنية حزبية قوية.

في الفترة ذاتها تقريباً كتب لينين، وهو على وشك اجتياز الحدود الروسية، مقالاً طويلاً وجهه إلى نوفايا جيزن تحت عنوان «مهامنا وسوفييت نواب العمال»، ابتعد عن وجهات النظر التي فضَّلها البلاشفة عموماً بصدد موضوع السوفييت، كتب لينين مثلا: «يبدو لي أن الرفيق رادين يخطئ حين يطرح... هذا السؤال: سوفييت نواب العمال أم الحزب؟ أعتقد أنه لا يمكن أن نطرح السؤال هكذا، وأنه ينبغي الوصول بشكل مطلق إلى هذا الحل: سوفييت نواب العمال والحزب معاً (14)». وقد أعلن لينين أيضاً، ماضياً عكس وجهة النظر التي نادت بها المنظمة البلشفية للعاصمة: «يبدو لي من غير المفيد مطالبة سوفييت نواب العمال بأن يتبنى البرنامج الاشتراكي الديمقراطي، وينتسب إلى حزب العمال الاشتراكي - الديمقراطي الروسي. وإذ أضاف لينين أنه ينبغي «النظر للسوفييت كجنين للحكومة الثورية المؤقتة»، كان يدافع في الواقع عن استقلاله حيال الأحزاب السياسية (15). وعلى عكس رأي معظم محازبيه، كان يشدد على أن واقع كون «الاشتراكيين - الديمقراطيين ليسوا الوحيدين الذين لهم مقاعد فيه... ليس سيئة بل حسنةً (16)». كان ينبغي أن يوسع السوفييت عمله وحضوره أكثر أيضاً، لا سيما لدى البحارة والجنود، من أجل تهيئة التحالف بين الفلاحين والبروليتاريا الصناعية. وقد دحض لينين الحجة التي ترى أن السوفييت لن يشكل «مركز قيادة عملياً متماسكاً ووحيداً»(17)، أي الاعتراض الذي كانت توحي به للكثير من البلاشفة قراءة ما العمل؟ لقد رفضت هيئة تحرير الصحيفة البلشفية نشر نص لينين.

مع ذلك، لم يكن لينين مدافعاً دون قيد أو شرط عن السوفييتات، ولم يثر ظهور المجالس العمالية حماساً حقيقياً لديه. لا بل إن موقفه الأولي كشف العداء والتشكك اللذين تشارك فيهما معظم البلاشفة. حين دعا المناشفة في تشرين الأول / اوكتوبر 1905 عمال بطرسبورغ لينتخبوا في المصانع لجاناً سوف تتحول سريعاً إلى سوفييتات، حذر لينين من خطأ هذا الشعار (18). إلا أن نجاح السوفييتات وهيبة سوفييت العاصمة بوجه خاص والدور الحاسم الذي لعبه في الإضراب العام في أكتوبر1905 ساهمت في تليين موقفه وتغييره. إزاء تجربة كانت تتملص بعفويتها من فلسفة عمل ثوري منظم وتحت قيادة الحزب، لم يبلور أبداً نظرية حقيقية حول المؤسسة السوفييتية. إلا أنه إذ تتبع تطورها عن كثب، صاغ سلسلة من الملاحظات المنيرة التي يشكل مجموعها محاولةً أولى لفهم ظاهرة جديدة وغير متوقعة كلياً.

بادىء ذي بدء، لم يكن وارداً بالنسبة للينين أن يرد على تلك الحقيقة التي مثلها السوفييت بالمقاطعة، وهي شكل أقصى لرد فعل ينم عن عدم الفهم والحَرَد كان يلتقيه المرء لدى العديد من البلاشفة. كان ينبغي على العكس المشاركة في أعمال السوفييت في حين يتم بذل الجهد لإقامة علاقة وثيقة بين نشاطاته ونشاطات الحزب (19). هذه المشاركة في جهاز ذي حدود سياسية غامضة من جانب مناضلين مرتبطين بشكل رئيسي، وبالنسبة لبعضهم بصورة حصرية، بحزب مكثف البنيان، كان ينبغي مع ذلك أن تبقى الاستثناء، تبررها فقط ظروف عرضية وتفرض نفسها خلال فترة ثورية مميزة إلى هذا الحد أو ذاك (20). ويلقى هذا التحفظ تفسيره بنقاط الضعف التي كان لينين يعزوها إلى المنظمة السوفييتية، ولا سيما تشتتها المفرط وغياب سلطة ممركزة، حيث أن المؤتمر على صعيد كامل روسيا لن يظهر كتتويـج للشبكة السوفييتية إلا عام 1917(21). من جهة أخرى، كان السوفييت، وخاصة سوفييت بطرسبورغ، يكشف وفقاً للينين سلسلة من نقاط القصور كانت النقطة الرئيسية بينها غياب منظمة عسكرية قادرة على أن تنظم وتقود الانتفاضة المسلحة التي لا غنى عنها من أجل الاستيلاء على السلطة (22).

هذا وإن السوفييتات التي لم تكن في البدء غير أجهزة نضال عن طريق الإضراب غدت تدريجياً «أجهزة انتفاضية (23) واستحقت بهذه الصفة سلطتها الواسعة (24). وقد توصل لينين هكذا، كما رأينا إلى تقريب وظيفة السوفييتات من الديكتاتورية الثورية والديمقراطية للعمال والفلاحين(****). وليس صدفة بالطبع إذا كان اهتم لينين في فترة صعود ثوري - عام 1905 وبوجه خاص عام 1917 - بتحديد دور مؤسسات أوسع بكثير من المنظمة الحزبية. فكرجل حزبي، رجل حزب أو رجل الحزب، بقي حساساً إزاء نواحي القصور في جمعيات غير متجانسة وحركات لا توجهها أية سلطة، إلا أنه كثوري، قدر ما كان رجلاً حزبياً، وأكثر، كان يقدر الخزان الهائل للطاقة والحماس والخلق الذي كانت تنطوي عليه السوفييتات. مذاك سوف يحاول التوفيق بين هذه المعطيات المتناقضة واستخلاص تأليف مفيد في العمل منها. لم يتوصل إلى ذلك إلا جزئياً، معترفاً للسوفييت بوظائف وبرسالة مهمة، دون أن يفلت أبداً من نوع من التجريبية كان يحدد للمناضلين الاشتراكيين مهمة المشاركة في نشاط السوفبينات من أجل تعزيز نفوذ حزبهم، بوجه خاص، داخلها (25).

يبقى أن لينين، أكثر من البلاشفة الآخرين بكثير وأحياناً ضدهم، وفي حين ينتقد التقديس الأعمى Fétichisme الذي كانت السوفييتات توحي به لأنصارها الأكثر تعلقاً بها، اكتشف في خلقها محاولة جريئة لحل التناقض الديالكتيكي حزب - جماهير، متجاوزاً ضيق الصيغ التي كان وضعها سابقاً. وأخيراً، وفي حين يتباعد في العديد من النقاط عن تروتسكي فقد احتفظ مثله بفكرة وجنين حكومة ثورية (26) وحتى بالتعبير المذكور من أجل تمييز المؤسسة السوفييتية. هكذا كانت تتحضر تقاربات وتحالفات سوف تحسم عام 1917 مصير الثورة.

الاحالات:

(*) كانت نقابات زوباتوف منظمات مهنية أنشأتها الشرطة التي كانت تسعى هكذا لمعاكسة تقدم الحركة العمالية.

(**) مع أن ن. فالانتينوف My Encoutters with Lenin، ص (26) كان عدائياً حيال لينين، فهو يشهد على الهيبة التي عاد بها عليه في روسيا نشر ما العمل؟ وقد اعترف مارتوف بأن المؤلف كان يحظى فيها بـ «شعبية خارقة، (أورد ذلك ج.- ج، ماري في تقديمه ما العمل؟، باريس، 1966، ص 287).

(***) في أوديسا اعترف قيادي بلشفي بأن السوفييت «تأسس عمليا من دون علمي»، وأضاف أن «البلاشفة لم يناقشوا أبدا المشكلات المتعلقة بالسوفييت»(أو .بياتنسكي Memoirs of Bolshevic ص 92)

(****) انظر مارسيل ليبمان، اللينينية في ظل لينين جزء 1 ص 89 وما يليها

****

(1) ب. برويه، الحزب البلشفي، باريس 1963، ص 35

(2) س. شوارتز،

The Russian Revolution of 1905:The workers' movement and the formation of Bolshevism and Menchevism ص 175.

(3) ! . جيتزلر،biography of Rossian social democrat Martov ; Polotical ، ص 109 .

(4) لينين، الأعمال الكاملة ج ٩، ص ١٨٩

(5) هـ.كار The BolshevikRevlution، ج 1، ص 48.

(6) ج. هـ. كيب، The Rise of Social-democracy in Russia، ج 1، ص 48.

(7) د. لان، The Roots of RussianCommunism، ص 88

(8)كيب: مرجع مذكور، من 231

(9) س شوارتز، مرجع مذكور ص ١٨٩

(10)المرجع ذاته: من ١٨٠

(11) المرجع ذاته: ص 181

(12) المرجع ذاته، من 182

(13) شوارتز، مرجع مذكور، ص 187

(14): لينين، الأعمال، ج 11، ص 11.

(15) المرجع ذاته، ص 13.

(16) المرجع ذاته، ص 14.

(17) المرجع ذاته، ص 16.

(18) المرجع ذاته، ج ٩٩، ص 315.

(19) المرجع ذاته، ج 11، ص 159.

(20) المرجع ذاته، ج 12، ص 140

(21) المرجع ذاته، ج 10، ص 205

(22) المرجع ذاته، ج 11، ص 159

(23) المرجع ذاته، ص 121.

(24) المرجع ذاته، ص 120.

(25) المرجع ذاته، ج 10، ص 78، وج 12، ص 140.

(26) ل. تروتسكي، كتاب ١٩٠٥، ص 94

التفكير الجنساني؛ البطريركية و / أو الرأسمالية: لنُعِدْ فتح النقاش

الجزء 3

تُصرّ دلفي في رواية «L’ennemi principal» على أن الانتماء إلى الطبقة الأبوية يجب أن يكون أكثر أهمية من الانتماء إلى الطبقة الرأسمالية. لذا، فإن التضامن بين فيرونيكا لاريو Veronica Larioوزوجة العامل المهاجر يجب أن يكون له الأسبقية على التضامن الطبقي بين زوجة العامل المهاجر وزوجها أو أعضاء آخرين من طبقة زوجها (أو، وهذا أكثر تفاؤلاً من أي شيء آخر، يجب أن يكون له الأسبقية على التضامن الطبقي بين Veronica Lario وأصدقائها في نادي الغولف). في النهاية، كانت الممارسة السياسية لدلفي في تناقض واضح مع النتائج المنطقية لنظريتها، وهو ما يسلط الضوء على حدودها التحليلية.

بالإضافة إلى ذلك، إذا ما عرّفنا الرجل والمرأة (في نسخة أو أخرى) على أنهما طبقتان من المستغلَين والمستغِلين، فلا بد أن نصل إلى استنتاج مفاده أننا أمام تضاد بين الطبقات لا يمكن التوفيق بينهما والتي تتناقض مصالحها بشكل متبادل. ولكن هل علينا بالتالي أن ننكر أن الرجال يستفيدون من عمل المرأة غير المأجور؟ كلا، لأن ذلك سيكون خطأ متماثلًا يرتكبه للأسف العديد من الماركسيين الذين أخذوا المنطق إلى نقيضه. من الواضح أن وجود شخص يطبخ لكِ وجبة ساخنة في المساء هو ميزة وأكثر عملية من الاضطرار إلى إخراج الطنجرات والمقالي بعد يوم عمل. لذلك من «الطبيعي» أن يميل الرجال إلى التمسك بهذا الامتياز. باختصار، لا يمكن إنكار أن هناك علاقات هيمنة وتراتبية اجتماعية قائمة على أساس الجنس، وأن الرجال، بما في ذلك المنتمين إلى الطبقات الدنيا، يستفيدون منها.

رغم ذلك، هذا لا يعني تلقائيًا أن هناك عداء طبقي. يمكننا أن نعمل على فرضية أخرى: في المجتمع الرأسمالي، تحدد «الخوصصة» الكاملة أو الجزئية لأعمال الرعاية، أي تركزها داخل الأسرة (مهما كانت طبيعة الأسرة، بما في ذلك الأسر ذات العائل الواحد)، وغياب التنشئة الاجتماعية الواسعة النطاق لأعمال الرعاية هذه، من خلال الدولة الاجتماعية أو بأشكال أخرى، كل ذلك يحدد عبء العمل الذي يجب أن يقدم داخل المجال الخاص، خارج السوق وخارج المؤسسات. تحدد علاقات الهيمنة والاضطهاد بين الجنسين الطريقة والنسب التي سيجري بها توزيع عبء العمل هذا، مما يؤدي إلى توزيع غير متساو: تعمل النساء أكثر ويعمل الرجال أقل. لكن هذا لا يعني وجود «فائض».

هل هناك أي دليل معاكس؟ كل ما علينا فعله هو إجراء تجربة فكرية صغيرة. لن يخسر الرجل الذكوري المناوب في نهاية المطاف شيئًا من حيث توزيع عبء العمل إذا كانت أعمال الرعاية اجتماعية بالكامل بدلًا من أن تقوم بها زوجته. لذلك، من الناحية الهيكلية، لا توجد مصالح متضادة أو متعارضة على المدى الطويل. بالطبع، هذا لا يعني أنه مدرك لذلك؛ فربما يكون قد اندمج في الثقافة المتحيزة ضد المرأة إلى حد أنه قد طور نوعًا من النرجسية الحادة القائمة على فكرة تفوقه الذكوري المفترض، ما يدفعه بطبيعة الحال إلى معارضة أي محاولة لإضفاء الطابع الاجتماعي على أعمال الرعاية أو تحرير زوجته. أما الرأسمالي، بالمقابل، لديه ما يخسره إذا ما تم إضفاء الطابع الاجتماعي على وسائل الإنتاج، والأمر لا يتعلق فقط بقناعاته حول الطريقة التي يعمل بها العالم ومكانته فيه، بل يتعلق أيضًا بالنهب الذي استولى عليه بسعادة من البروليتاريين.

المشكلة الثانية

تتمثل الإشكالية الثانية في أن العلاقات الأبوية تشكل اليوم نظاماً مستقلاً داخل المجتمع الرأسمالي المتقدم، وهو ما يطرح السؤال الشائك في تبرير القوة الدافعة لها: لماذا يعيد هذا النظام إنتاج نفسه باستمرار؟ لماذا يستمر؟ إذا كان نظامًا مستقلًا، فلا بد أن يكون السبب داخليًا وليس خارجيًا. فالرأسمالية، مثلا، هي نمط إنتاج ونظام علاقات اجتماعية، يمكن تحديد منطقها والاعتراف به: وفقًا لماركس، هي عملية تثمين للقيمة. وبالطبع، فإن تحديد القوة الدافعة وراء عملية تثمين القيمة لا يعني أننا قلنا كل ما يمكن قوله عن الرأسمالية. سيكون ذلك مثل الادعاء بأن شرح تشريح القلب وكيفية عمله يكفي لشرح تشريح جسم الإنسان. إن الرأسمالية مجموعة معقدة من الأشياء. رغم ذلك، يبدو لي أن فهم القلب وكيفية عمله ضرورة تحليلية أساسية.

حيثما تلعب العلاقات الأبوية دورًا مباشرًا في تنظيم علاقات الإنتاج (من ينتج، وكيف، ومن يستحوذ على ماذا، وكيف يتم تنظيم إعادة إنتاج شروط الإنتاج، إلخ) من السهل إلى حد ما تحديد القوة الدافعة وراء النظام الأبوي. هذا هو الحال، مثلا، في المجتمعات الزراعية، حيث تشكل الأسرة الأبوية بشكل مباشر الوحدة الأساسية للإنتاج. لكن الأمر أكثر تعقيدًا في المجتمع الرأسمالي، حيث لا تقوم العلاقات الأبوية بتنظيم الإنتاج بشكل مباشر، على الرغم من أنها تلعب دورًا في تقسيم العمل، وحيث جرى إقصاء الأسرة إلى المجال الخاص وإعادة الإنتاج.

عند هذه النقطة، إما أن نفعل ما تفعله دلفي والعديد من الماديات النسويات: نحدد في النظام الأبوي المعاصر نمطًا محددًا للإنتاج أو على الأقل مجموعة من علاقات الاستغلال، ولكننا نعود إلى المشكلة الأولى التي سبق أن ذكرناها. فيما عدا ذلك، هناك خيارات قليلة متاحة.

إحدى الفرضيات التي جرى طرحها في الماضي هي أن النظام الأبوي هو نظام أيديولوجي مستقل، تكمن قوته الدافعة في عملية إنتاج الدلالات والتفسيرات للعالم. ولكننا هنا نواجه مشاكل أخرى: إذا كانت الأيديولوجيا هي الطريقة التي نفسر بها ظروف وجودنا وعلاقتنا بها، فلا بد أن يكون هناك رابط بين الأيديولوجيا وظروف الوجود الاجتماعية. رابط ليس بالتأكيد ميكانيكيًا أو آليًا أو أحادي الاتجاه. لكن يجب أن يكون نوعًا معينًا من الارتباط، وإلا فإننا نخاطر بأن يكون لدينا مفهومًا صنمياً وتاريخياً للثقافة والأيديولوجيا. الآن، يبدو لي أن حقيقة فهم النظام الأبوي كنظام أيديولوجي وإعادة إنتاجه الذاتي باستمرار، رغم التغييرات المذهلة التي أدخلتها الرأسمالية على الحياة والعلاقات الاجتماعية خلال القرنين الأخيرين على الأقل، تبدو لي غير مقنعة. الفرضية الأخرى هي أن القوة الدافعة يمكن أن تكون سيكولوجية، لكنها في هذه الحالة أيضًا قد تؤدي إلى تصور صنمي، وتاريخي للنفس البشرية.

عارض آينشتاين الاستيطان الصهيوني في فلسطين وتنبأ بالكارثة الحالية.

تم طمس آرائه حول إسرائيل والصهيونية وتشويهها عقودا من الزمن

قبل إنشاء دولة إسرائيل بأسابيع قليلة، طلب شيبرد ريفكين Shepard Rifkin، ممثل مجموعة شتيرن Sternفي نيويورك، وهي منظمة صهيونية شبه عسكرية تأسست في فلسطين الانتداب، أن يلتقي ممثلون للمجموعة في الولايات المتحدة ألبرت أينشتاين، "أعظم شخصية يهودية في ذلك الوقت" وفقًا للصحفي إيف ستون. كان رد أينشتاين واضحًا لا لبس فيه:

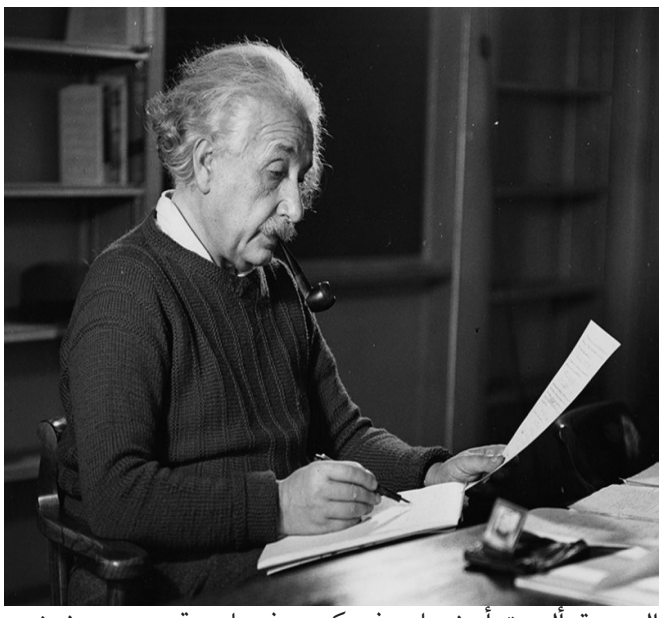

الصورة: ألبرت أينشتاين في مكتبه في جامعة برينستون، نيو جيرسي، 1942.

إذا ما حلت كارثة حقيقية بفلسطين، فإن البريطانيين سيكونون المسؤولين في مقام أول والمنظمات الإرهابية من صفوفنا في مقام ثان. لا أريد لأحد أن يرتبط بهؤلاء المضللين والمجرمين.

لفهم فطنة آينشتاين، يكفي الاستعاضة عن «البريطانيين» بـ «الأمريكيين» وعن «المنظمات الإرهابية» مثل جماعة شتيرن والإرغون بحكومة نتنياهو، السليل السياسي لقادة هذه الجماعات، مناحيم بيغن، وإسحاق شامير.

قال أينشتاين إن «حياته كانت مقسمة بين المعادلات والسياسة». ومع ذلك، بين كتّاب سيرته الذاتية–وهم بالمئات–وفي وسائل الإعلام الرئيسية، كانت كتاباته السياسية العديدة عن إسرائيل والصهيونية تُكنس تحت السجادة في أفضل الأحوال، أو تُحرف تمامًا، وتعرّفه على أنه مؤيد لدولة إسرائيل في أسوئها.

هذا إلى أن قام الراحل فريد جيروم Fred Jerome بالبحث عنها والعثور عليها وترجمتها (من الألمانية بشكل أساسي) ونشرها في كتاب "أينشتاين عن إسرائيل والصهيونية". ولسوء الحظ، فإن الطبعة الأولى من هذا النص، التي نشرتها دار نشر في نيويورك، كان المطبوع منها محدودا للغاية، ولم يتم الترويج لها أو تحويلها إلى كتاب إلكتروني، ونفدت طبعاتها في وقت وجيز. ولهذا السبب قامت دار براكا بوكس Baraka Books بنشر طبعة جديدة بموافقة جوسلين جيروم، أرملة المؤلف.

انجذب أينشتاين إلى الحركة الصهيونية في ألمانيا في عشرينات القرن العشرين، حيث كانت معاداة السامية منتشرة وهوجمت النظرية النسبية باعتبارها «علمًا يهوديًا». وفقط في العام 1914، عندما وصل إلى ألمانيا، «اكتشف لأول مرة أنه يهودي»، وهو اكتشاف نسبه إلى "اللا يهود أكثر من اليهود". وقبل ذلك، كان يعتبر نفسه عضوًا في الجنس البشري.

كان يصف نفسه بـ «صهيوني ثقافي»، ولكن منذ عام 1921، كان الناشط الصهيوني كورت بلومنفلد، المبعوث لاستقطاب أينشتاين، قد حذر حاييم وايزمان، رئيس إسرائيل لاحقا من العالم الكبير بقول:

أينشتاين، كما تعلمون، ليس صهيونياً، وأطلب منكم ألا تحاولوا جعله صهيونياً أو ربطه بمنظمتنا... إن آينشتاين، الذي يميل إلى الاشتراكية، يشعر بأنه منخرط بشدة في قضية العمال اليهود والشغيلة اليهود... لقد سمعت... أنك تتوقع أن يلقي آينشتاين خطابات. كن حذرا جدا في ذلك. آينشتاين... غالبا ما يقول بسذاجة أشياء لا نتقبلها بشكل جيد.

وبغض النظر عن «سذاجة» آينشتاين المزعومة، لم يكن بوسع بلومنفلد أن يقول أفضل من ذلك: سيصبح آينشتاين عقبة دائمة أمام المشروع الصهيوني لاستعمار فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل حتى وفاته عام 1955.

وفيما يلي بعض الأمثلة على المواقف التي اتخذها.

توضح حواراته مع حاييم وايزمان، رئيس إسرائيل لاحقا، أهمية أينشتاين بالنسبة للصهاينة، ولكن قبل كل شيء الاختلاف بين آرائه وآرائهم. فقد كتب، في رسالة إلى وايزمان بتاريخ 25 نوفمبر 1929، يقول: إذا لم ننجح في إيجاد طريق نحو تعاون صادق ومواثيق صادقة مع العرب، فإننا لن نكون قد تعلمنا شيئاً من معاناتنا طيلة ألفي عام ونستحق المصير الذي ينتظرنا.

غالبا ما تتكرر فكرة «المصير الذي ينتظرنا». في عام 1929، يبدو أنه تنبأ بالفعل بأن الدولة- الأمة التي حلم الصهاينة بإنشائها دون «تعاون صادق ومواثيق صادقة» مع جيرانهم الفلسطينيين ستصبح ما هي عليه اليوم–أخطر مكان في العالم بالنسبة لليهود.

بعد بضعة أسابيع، في 14 ديسمبر 1929، كتب إلى سيليج بروديتسكي من المنظمة الصهيونية في لندن: «أنا سعيد لأننا لا نملك قوة. إذا ثبت أن العناد القومي قوي بما فيه الكفاية، فإننا سنكسر رؤوسنا كما نستحق».

وعلاوة على ذلك، كتب ليون سيمون، وهو من أوائل المحررين والمترجمين له: لا مجال في قومية الأستاذ أينشتاين لأي شكل من أشكال العدوانية أو الشوفينية. وبالنسبة له، هيمنة اليهود على العرب في فلسطين، أو إدامة حالة من العداء المتبادل بين الشعبين، تعني فشل الصهيونية.

وخلافًا للغالبية العظمى من الصهاينة، لم يقتصر دعم أينشتاين لـ «وطن يهودي» محتمل– وليس دولة–على فلسطين. لم يكن هناك أي شيء ديني في التزامه. دعا بعض الصهاينة إلى إنشاء مثل هذا الوطن في الصين أو بيرو أو بيروبيدجان في الاتحاد السوفيتي، ولكن بالاتفاق التام مع سلطات الدولة والسكان في كل حالة.

دعم أينشتاين هذه المساعي. فعلى سبيل المثال، كتب مشيرًا إلى الوطن اليهودي في بيروبيدجان في الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية:

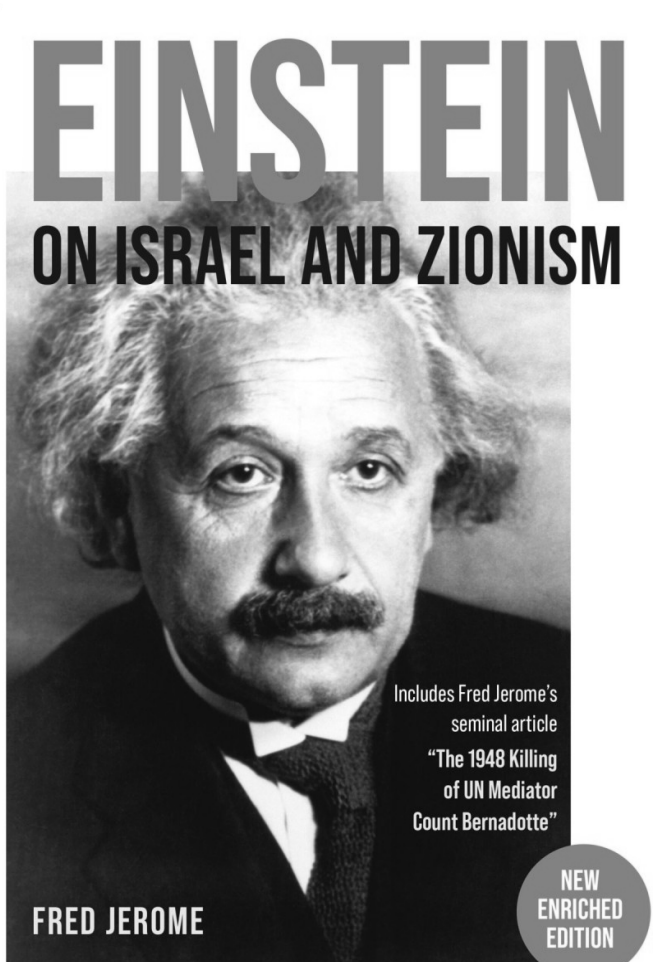

التتمة صفحة 14

عارض آينشتاين الاستيطان الصهيوني في فلسطين وتنبأ بالكارثة الحالية.

تم طمس آرائه حول إسرائيل والصهيونية وتشويهها عقودا من الزمن

تتمة الصفحة 13

«يجب ألا ننسى أنه خلال سنوات الاضطهاد الفظيع للشعب اليهودي تلك، كانت روسيا السوفيتية هي الدولة العظمى الوحيدة التي أنقذت حياة مئات الآلاف من اليهود. إن مبادرة توطين 30000 يتيم يهودي من أيتام الحرب في بيروبيدجان وتوفير مستقبل مرضي وسعيد لهم دليل آخر على موقف روسيا الإنساني تجاه شعبنا اليهودي. بدعم هذه القضية سنكون قد ساهمنا بفعالية بالغة في إنقاذ ما تبقى من اليهودية الأوروبية.

خلال السنوات المحورية بين نهاية الحرب ووفاته في عام 1955، عبر أينشتاين علانية عن موقفه من مشروع الدولة اليهودية. عندما دُعي للإدلاء بشهادته أمام لجنة التحقيق الأنجلو-أمريكية بشأن فلسطين في واشنطن العاصمة في كانون الثاني/يناير 1946، أجاب أينشتاين بشكل لا لبس فيه عندما سئل عن إمكانية قيام دولة إسرائيل قياسا ب بوطن ثقافي: «لم أكن أبداً مؤيداً لدولة».

وفي آذار/مارس 1947، أرسل إليه إيز ديفيد، وهو عضو في جماعة الإرغون الإرهابية بقيادة مناحيم بيغن، استبيانًا أجاب عليه إجابة واضحة:

سؤال: ما هو رأيك في إنشاء فلسطين وطنية يهودية حرة؟

آينشتاين: موطن قومي يهودي؟ نعم. فلسطين وطنية يهودية؟ لا. أنا أؤيد قيام فلسطين حرة ثنائية القومية في وقت لاحق، بعد الاتفاق مع العرب.

سؤال: رأيك في تقسيم فلسطين ومقترحات حاييم وايزمان للتقسيم؟

أينشتاين: أنا ضد التقسيم.

لم يكن لدى أينشتاين أي أوهام حول التحالف بين الإمبريالية البريطانية والأمريكية:

يبدو لي أن أعزاءنا الأمريكيين يستنسخون سياستهم الخارجية من سياسة الألمان، الذين يبدو أنهم ورثوا عنهم كبرياءهم وغطرستهم. كما يبدو أنهم يريدون أن يتولوا الدور الذي لعبته بريطانيا حتى الآن. فهم يرفضون أن يتعلموا من بعضهم البعض، ولا يتعلمون حتى من تجربتهم الخاصة. فما تم غرسه في نفوسهم منذ نعومة أظفارهم أكثر رسوخًا من التجربة والعقل. البريطانيون مثال جيد آخر. فأساليبهم القديمة في قمع الجماهير من قبل عناصر محلية عديمة الضمير من الطبقة الاقتصادية العليا ستكلفهم قريباً إمبراطوريتهم بأكملها، ولكنهم غير قادرين على حمل أنفسهم على تغيير أساليبهم، سواء المحافظين أو الاشتراكيين. كان الأمر نفسه تمامًا مع الألمان. سيكون كل ذلك جيدًا، ولكنه محزن جدًا بالنسبة لأفضل العناصر وللمضطهَدين.

أما أسلاف السياسيين لحكومة نتنياهو الحالية، فقد انتقدهم آينشتاين وأحزابهم السياسية، ولا سيما في صحيفة نيويورك تايمز. عندما جاء مناحيم بيغن إلى نيويورك في نهاية عام 1948، نشر آينشتاين وحنة أرندت ومثقفون يهود آخرون في الولايات المتحدة رسالة شجبوا فيها زيارته والمنظمة التي يرأسها، ووصفوها بأنها «حزب سياسي يشبه إلى حد كبير في تنظيمه وأساليبه وفلسفته السياسية وجاذبيته الاجتماعية الأحزاب النازية والفاشية». وضربوا مثالاً على ذلك مذبحة 240 رجلاً وامرأة وطفلاً في قرية دير ياسين الفلسطينية.

كرر أينشتاين هذا الاتهام حتى وفاته عام 1955: «هؤلاء الناس نازيون في أفكارهم وأفعالهم». أي شخص يدلي بمثل هذه الملاحظات في وسائل الإعلام السائدة اليوم يوصف على الفور بأنه معادٍ للسامية ويوضع على القائمة السوداء.

من المعروف أنه عندما توفي حاييم وايزمان في عام 1952، عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي رئاسة إسرائيل على ألبرت أينشتاين. غير أن ما هو أقل شهرة هو سبب رفض أينشتاين: «سأضطر إلى إخبار الشعب الإسرائيلي بأشياء لا يحبون سماعها». والمعروف بنحو أقل هو تصريح بن غوريون: «أخبرني ماذا يجب أن أفعل إذا وافق! كان عليّ أن أعرض عليه الوظيفة لأنه كان من المستحيل ألا أفعل، ولكن إذا قبل سنواجه متاعب».

المئات، إن لم يكن الآلاف، من الأشخاص يجري اتهامهم بمعاداة السامية، أو يُطردون من وظائفهم لأنهم يتجرؤون على انتقاد دولة إسرائيل ووصفها بدولة الفصل العنصري والتنديد بالإبادة الجماعية للفلسطينيين. ليكونوا مطمئنين: إنهم في صحبة جيدة، لأنه لو كان أينشتاين على قيد الحياة اليوم، لكان في الصفوف الأمامية للتظاهر معهم.

روبن فيلبوت هو ناشر كتب براكا. جميع الاقتباسات مأخوذة من الطبعة الجديدة الموسعة لكتاب فريد جيروم « أينشتاين عن إسرائيل والصهيونية» (سبتمبر 2024).

المصدر: https://canadiandimension.com/articles/view/einstein-opposed-zionist-colonization-in-palestine-and-predicted-the-current-catastrophe

تتمة الصفحة 16

الحركة العمالية المغربية

بقلم:دوغلاس . آي.أشفورد

صيف ١٩٥٦–انسحبت من الاتحاد المغربي للشغل، وإنه لمن الصعب أن نقدم تقديراً دقيقاً بعدد أعضاء النقابات الذين خسرهم الاتحاد المغربي للشغل بسبب الانشقاق. وبينما لم تكن هناك أدلة على أن خروجاً سيتم بالجملة من الاتحاد فان عدداً من أكبر وأنجح اتحادات التعدين والتدريس قد تأثرت. ويتبين لنا من الجدول رقم ١١ ان تقديراً سخياً يمكن أن يشمل جميع مدرسي المدارس الحرة، ونصف عمال البحرية والتعدين والأرصفة والمدرسين النظاميين، بالإضافة إلى ربع عمال الدار البيضاء المنضمين في النقابات المحلية–أي عدداً يقرب في مجموعه ٨٤,٥٠٠ عامل. ولو فرضنا أن هذا العدد لا يزيد على ٥٠,٠٠٠ عامل أو ما يقرب من ١٠/١ أعضاء الاتحاد المغربي للشغل السابق، فإنه من الواضح أن النقابات المستقلة كانت قادرة على أن تلعب دوراً نشطاً في السياسة المغربية.

إن وضع شقي حزب الاستقلال في أوائل سنة ١٩٥٩ يمثل تناقضاً غريباً، فإن حزب الاستقلال التابع للرعيل الأول كان يعد تنظيماً حزبياً مركزياً له ما يسنده من تنظيمات نقابية لا مركزي . أما حزب الاتحاد الوطني الجديد فكان منظماً على حسب خطوط مستقلة إقليمياً، غير أنه أصر على ضرورة قيام حركة عمالية واحدة قوية. وإلى حد كانت الظروف هي التي تملي السياسات المختلفة على الرغم من أنها أيضاً أكدت ضمنا وجود خلافات أعم في وجهات نظر الفاسي وابن بركة.

ففي رأي الزعيم لم يكن هنالك أدنى شك في ما يتعلق بسيادة الحزب وعلاقته الأبوية بالحركة العمالية. وعلى الرغم من أنه يمكن أن يكون ما قدمه حزب الاستقلال من خدمات في ظهور الحركة العمالية المغربية موضع جدل، فإنه لم يستطع أن يمنع نمو طبقة عمالية حضرية. وكان للحزب الخيار في أن يقبل أو يرفض العمال الذين كانوا قد تلقوا توجيههم السياسي تحت إشراف السلطات الفرنسية على أيدي موظفين نقابيين فرنسيين في السنوات العشر الماضية. فالأعضاء القدامى من حزب الاستقلال كانوا منفصلين عن العمال بنفس الطريقة التي كانوا منفصلين بها عن الجيل الجديد الذي انضم إلى الحزب بعد الحرب العالمية الثانية. وقد وضع شباب كل من حزب الاستقلال والاتحاد المغربي للشغل ثقتهم في تنظيم كفء ونالوا القناعة من إنجاز أهداف ملموسة. وكانوا ينتمون «إلى هذه الدنيا» وكانوا أقل اعتماداً على العاطفة الدينية، وأقل تسامحاً بدرجة كبيرة، مع أنه وضع يعتمد على السوابق التاريخية أو على المنزلة الاجتماعية.

وهذا التفسير لا يتعارض بالضرورة مع الطريقة التي حصل بها انشقاق الاتحاد المغربي للشغل. فأساتذة المدارس الحرة كانوا جميعاً دون نزاع يناصرون الجماعة الأكثر محافظة في الحزب. فقد أسس كبار زعماء حزب الاستقلال المدارس في العقد الرابع من القرن العشرين ومولوها حتى عهد الاستقلال. وكان معظم الأساتذة قد تلقوا تعليماً دينياً في إحدى الجامعات الاسلامية. وكذلك فإن الكثيرين من المدرسين العاملين في المدارس الوطنية (الحكومية) كانوا ينتمون إلى فترة ما قبل الاستقلال، وكانوا ينظرون باحترام إلى نخبة العلماء من زعماء حزب الاستقلال. أما حالة رجال المناجم وعمال الأرصفة فكانت أكثر تعقيداً، إذ أنه من الطبيعي أن نتوقع من العمال الذين كانوا قد نظموا منذ أمد طويل، أن يحبذوا شق الاستقلال الأكثر عصرية وراديكالية. ولكي نفهم تركهم للحزب، فإنه من الضروري أن ننظر في المفارقات المخيفة في التقدم الاجتماعي بين السكان في قطر حديث الاستقلال. لقد شارك هؤلاء العمال سابقة المعلمين التاريخية في الحركة الوطنية. إن خبرتهم كجماعة عمالية منظمة أو شبه منظمة لمدى عشرين سنة قد أكسبتهم فها وإدراكا للإجراءات النقابية كان يفوق إدراك معظم العمال الآخرين لها. وهم، أكثر من غيرهم من العمال، كانوا في عهد الحماية معرضين لسلطات تعسفية، وقد عملوا تحت ظروف كلها مغامرة شجعتهم على تطوير نضج سياسي أكثر من غيرهم من العمال الأقل منهم تعرضاً للخطر. وقد نجم عن السلطة المركزية للاتحاد المغربي للشغل، واستخدامه النقابات للمساومة على المسرح الوطني إهمال المظالم خاصة بعمال المناجم والأرصفة وإحباط قدرتهم في إدارة شؤونهم الخاصة بأنفسهم. أما انضواء العمال المهرة تحت لواء قدامى حزب الاستقلال، فهو ليس قائماً على اتفاق أساسي في البرنامج أو القيم، بقدر ما هو قائم على عدم رغبتهم في الاشتراك في السياسة كعمل من أعمال النقابة. وقد وضعتهم قدرتهم على تمييز السياسة الوطنية عن حاجات العمال بعيداً عن نداء الجماعة النشطة في الحزب، وقربتهم من جماعة المسنين الكبار المتقاعدين...

أما فيما يتعلق بالنظام السياسي الوطني، فإن ما يصح تطبيقه على حزب الاستقلال لدى انشقاقه، يصح على النقابات. وإذا ما تركنا جانبا الاختلافات التنظيمية المحددة التي يمثلها جماعتان، فإن أحداهما ترى أن مسألة انشقاق العمال كان سببها في الأساس اختلاف النظرة إلى كيفية ممارسة السلطة الدستورية. إن تطور الاتحاد المغربي للشغل منذ الاستقلال، والتقدم الذي تم من حيث ضمانة حقوق العمال كان أكبر بكثير جداً من التقدم الذي أحرزته الأحزاب السياسية لمصلحة السكان عامة. وهذا يبينه جزئياً انشقاق الاتحاد المغربي للشغل قبل أن يحدث انشقاق الحزب، الذي تم داخل إطار تشريعي وإجراءات سياسية خارج السلوك السياسي العام، وفي الواقع أنه بني بأيدي الاتحاد. كان العمال دون ريب على معرفة، بالطبع، بالتوتر السياسي بقدر ما تسمح به طاقة كل منهم، ومركزه كذلك. ولكنهم قد كسبوا مكاسب ملموسة منذ عهد الاستقلال وربما كانوا متأكدين من أن الذي تسبب في ذلك الكسب إنما كان هو الاتحاد المغربي للشغل. أما زعماء الاتحاد فقد تمتعوا بقوة كبيرة وكذلك جعلوا أنفسهم معرضين لتجريح جديد عندما جعلوا أعضاء اتحادهم أكثر تعرضاً للسياسة الوطنية. ولو لم تكن وجهة نظرهم متطرفة تطرفاً كبيراً، ولو أن تكوين العضوية كان أكثر تجانساً، لكان ممكناً ألا يقع الانشقاق. إن الأهداف الوطنية أكسبت زعماء الاتحاد قوة عظيمة، وفي الوقت نفسه عرضتهم لظروف حرجة تضخمت لا شعورياً تقريباً عندما بدأت علامات التوتر تنمو بين صفوف الاتحاد. أما الإجراءات الدستورية التي أقامها الاتحاد المغربي للشغل، ودرب العمال على الاستفادة منها، فقد استغلت بالتالي لتقسيم الاتحاد.

وكما حدث في حزب الاستقلال فإن الاتحاد المغربي للشغل واجه مشكلات معينة صعبة عندما أراد أن يحتفظ بالتضامن داخل سلسلة المفارقات الاجتماعية المغربية. كان للزعماء معرفة بالتنظيمات النقابية والإجراءات، وتلك أمور يغلب على الظن أن الاعضاء لم يشاركوهم إياها. إن التسوية النافعة لمنازعات العمال المحلية، وتحقيق منافع محلية ملموسة ربما كانا عاملين جديرين بالتقدير، غير أن ما قدمه الاتحاد المغربي للشغل في مضمار التقدم الدستوري للأمة كان في الغالب أقل وضوحاً. ولقد كان الاتحاد المغربي للشغل في سبيل تأثيره على جميع العمال بحاجة إلى أهداف وطنية ملحة ومقنعة أكثر مما يحتاج إليه أي تنظيم نقابي في بلد متطور. واستفاد الاتحاد المغربي للشغل من كفاح العمال النظيف واستعدادهم غير المحدود للتضحية والمقاومة، بالقدر الذي استفاد منه حزب الاستقلال، إن لم يكن أكثر. ولقد كانت الأمة تفتقد المؤسسات الوطنية التي يستطيع الاتحاد المغربي عن طريقها أن يوضح مركزه أو موقفه، ولكن كان للاتحاد الوطني مؤسساته الخاصة التي كانت قادرة على جعل التوترات الداخلية تعلن عن نفسها. واستطاعت النقابات أن تتجنب الوقوع تحت طائلة المسئولية نظراً لمحدودية التنظيم الدستوري الذي كان موجوداً آنذاك. إن تجربة الحركة العمالية المغربية تقوم دليلا هاما على نتائج التطور الدستوري غير المتساوي في قطر حديث النهوض، وعلى القدرة التي يمكن أن تعطيها جماعة صغيرة العدد نسبياً للاشتراك بقوة في السياسة الوطنية. وهي أيضاً ذات أهمية أكبر للتدليل على الصعوبات التي تواجه استخدام مثل هذا النفوذ على المستوى الوطني في الوقت الذي تعالج فيه المشكلات اليومية لأمة جديدة.

انتهى

الحركة العمالية المغربية

بقلم:دوغلاس . آي.أشفورد

فصل 9 من كتاب التطورات السياسية بالمغرب

جزء أخير

المؤسسين للجامعة المتحدة لحزب الإستقلال والإتحاد الوطني للقوات الشعبية 9 يناير 1959 من اليمين إلى اليسار
المهدي بن بركة - محمد بن حسّو - الفقيه البصري - المحجوب بن الصديق - عبد الله ابراهيم - البوعزاوي بن الزرّاد - ومحمد بن الحاج

لقد كان النزاع بين عمال أرصفة الدار البيضاء مليئاً باتهامات عدم الكفاية والإهمال والإساءة. وليس من الممكن إثبات صحة هذه الإتهامات، غير أن الحقيقة الواضحة، وهي أن معظم العمال قد أثيروا للقيام بهذا العمل، تجعلنا نميل إلى إعطاء مظالمهم نصيباً من الصحة. ثم إن الإجراءات المتطرفة التي لجأ اليها الاتحاد المغربي للشغل لمنع وقوع الانشقاق يبين شيئاً من خططه التي كان يلجأ إليها للاحتفاظ بوحدته. ولم تظهر علائم الانشقاق علانية إلا بعد أن حصل انشقاق الحزب. وفي وقت مبكر من انقسام الحزب ألمح بلفريج إلى أنه ربما كان هنالك تذمر في صفوف الاتحاد المغربي للشغل. وربما كان الرعيل الأول في الحزب قد توقع أن يثور بعض الشغب بين الاتحاد المغربي للشغل والحزب، وذلك قبل سنة ونصف من وقوعه، وربما كان يريد بذلك أن يجند بعض العمال لمساعدته. ولم يقل زعماء حزب الاستقلال سوى القليل عن شق الحركة النقابية بعد انشقاق حزب الاستقلال مباشرة. وعندما سئل الفاسي عن البدء في تكوين اتحادات مستقلة، أجاب بمهاجمة الاتحاد المغربي للشغل لعدم عقده مؤتمره كما أعلن عنه، ولعدم إجراء انتخابات للمجلس الوطني منذ عام ١٩٥٥ ٤٨ . ولما كان بوسعنا أن ننتقد حزب الاستقلال نفسه بناء على هذين الأساسين، فإن هذا النقد الذي وجهه الفاسي كان يمكن أن لا يكون قوياً لو أنه صدر في جو سياسي أقل تقلباً. كان الاتحاد المغربي للشغل بكل وضوح هو أقوى جماعة في حزب الاتحاد الوطني الجديد. وهذا التغيير يهمنا لا لأنه يكشف الخلافات التي كانت حتى الآن مختفية في صفوف الحركة العمالية فحسب، بل لأنه يوضح إلى أي مدى التقلب. ثم أن القسوة. تكون تلك التنظيمات الجديدة هشة في مثل ذلك النظام السياسي السريع وعدم الرحمة التي انغمس فيها كل من الاتحاد وحزب الاستقلال اللذين كانا ذات يوم وطنيين ورفيقين، في هذا الصراع الجديد لهو دليل هام للغاية على الطريقة التي تعمل بها القومية الحديثة ومشاكل الانتقال في الأقطار الجديدة. ففي المرحلة الأولى من انشقاق الحزب، اتهم حزب الاستقلال زعماء الاتحاد المغربي وابن بركة بالسعي وراء مطامع شخصية وأنهم سخروا من فرع الحزب الأصلي يوم ظنوا أنفسهم خيراً من الحزب الذي شبوا منه. غير أن كلا من هذين الفرضين يساورهما الشك في مفهومها في جو مليء بالاضطراب السياسي، ثم إن الأخير يمكن أن يناقش على أسس تاريخية. وكذلك اشتكى الحزب من الإشاعات التي تقول بأن الملك كان يعد العدة لتجديد اقتراحه الخاص بإقامة تنظيم واحد يضم جميع العمال، هذا على الرغم من أن الحزب كان يسره أن يجري هذا عندما كان الاتحاد يسانده. وبعد أسبوع من انقسام الحزب، أعلن قسم اتحاد المعلمين بالرباط، وهو جزء من الاتحاد المغربي للشغل قراره بأن يصبح نقابة مستقلة. وقد تبعهم في قرارهم هذا عمال مصنعين في الدار البيضاء وعمال مناجم الفوسفات في خريبكة. إن انفصام جماعة المدرسين بكاملها من الاتحاد المغربي للشغل لم يكن شديد المفاجأة، وذلك لأن المدارس كانت في الأصل تمول وتزود بالمدرسين من قبل حزب الاستقلال. أما في حالة عمال مناجم خريبكة، فقد كانت هناك صعوبات لها تاريخ طويل قامت بين الاتحاد والعمال المحليين. وقد صاحب كلا من هذين الانشقاقين عرائض تبين سوء تصرف الاتحاد المغربي للشغل وإهماله. كانت نقابات العمل الصغيرة المستقلة هذه، بالطبع، حرة في إعادة تنظيم نفسها بحسب الظهير المتعلق بالنقابات المهنية، وكان لها الحق في التمتع بكل الخدمات الحكومية التي كانت تستفيد منها في السابق عن طريق المكتب الوطني للاتحاد المغربي للشغل.

وبعد أسبوع من انشقاق الحزب كون حزب الاستقلال القديم لجنة اتصال للتوفيق بين النقابات الجديدة المستقلة. أما الاتحاد المغربي للشغل فقد شهر به الحزب على أساس أنه «يعمل ضد مصلحة الوطن، وأنه ضد مصلحة النقابيين، لأنه سمح للمصالح السياسية بأن تتقدم على حاجات العمال، ولأنه رفض أن يسمح للعمال بالمساهمة في قرارات النقابات. ولقد اتخذ الحزب أيضاً موضوعاً كبيراً من حذف المادة رقم ٨٧ من النسخة المغربية لقانون العمل الدولي ٤٩، الذي قدمه وزير العمل والشؤون الاجتماعية للتصديق في عام ١٩٥٧. أما المادة المحذوفة فهي تؤمن العمال ضد الكراهية نتيجة لنشاطهم النقابي، وتضمن لهم حرية تامة في اختيار أو تكوين نقابة. ولما كان ابراهيم الرئيس الجديد للمجلس وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية عندما وافق على القانون المذكور فإن الاتهامات كانت تنعكس أيضاً على تصريفه لمهام وظيفته. ومهما يكن من أمر فان حزب الاستقلال لم يفسر لماذا كان قد تساهل في هذه المسألة قبل عامين أو بالتالي لم يفسر جهله بمسألة يعتبرونها الآن ذات أهمية بالغة بالنسبة للحركة العمالية.

كونت اللجنة الجديدة للنقابات المستقلة تحت إشراف حزب الاستقلال، وكان باستطاعتها بالطبع، أن تستفيد من هذا النص غاية الاستفادة. واستمرت في حملة الاتهامات التي أثارها الفاسي والخاصة بالمظاهر غير الديموقراطية للاتحاد المغربي للشغل، ووعدت بتقويمه في الحال. إن تكوين هذه اللجنة أعطى بعض المبررات لأسباب التذمر لدى الاتحاد المغربي للشغل. فإن خمسة من الأعضاء العشرة كانوا ينتمون إلى شركات تعدين. وأربعة من هؤلاء الخمسة كانوا زعماء نقابات مستقلة كونت حديثاً لمكتب الفوسفات الشريفي، وهي شركة نصف عمومية لها ممتلكات واسعة حول خريبكة، وكانت هذه الشركة واحدة من أقدم المؤسسات الصناعية في بلاد المغرب، ذلك أنها تكونت في عهد الحماية المبكر على يد أول مقيم عام فرنسي. وأما عمال المناجم فيها فكانوا من أوائل العمال المغاربة الذين مروا بالتصنيع وتعرض مديرها الفرنسي لنقد شديد من الاتحاد المغربي للشغل في سنة ١٩٥٦. وعلى الرغم من تعيين مدير مغربي لها عام ١٩٥٧ فإن بوادر القلق كانت ما تزال مستمرة في الظهور بين عمال مناجم الفوسفات.

وكانت النقابات المستقلة الأخرى التي تكونت لدى أول مظهر من مظاهر انقسام الحزب الوطني في معظمها إما نقابات تعدين أو تدريس، أو مصانع قليلة من الدار البيضاء. وانضمت نقابات عمال المناجم في بو عرفة وجرادة وكاشكاط إلى نقابة خريبكة في تعريضها بالاتحاد المغربي للشغل، وكذلك ظهرت أربع نقابات أخرى أو ما يزيد للمعلمين في الأسبوع الثاني للأزمة. وانضم عمال إحدى النقابات الفلاحية وكثيرون من مصانع الدار البيضاء أيضاً إلى لجنة النقابات المستقلة. وانسحبت أيضاً نقابة عمال البناء في مدينة الرباط وهي التي كانت قلب قوة جوريو في الاضطرابات التي حصلت في

التتمة صفحة 15